جامعـــة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية

العنوان:

أهمية دراسة ربحية المشاريع الاستثمارية في ترشيد موارد البنك ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدائرة العمارية ـ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

إعداد الطالبتين:

بوزارصابرين
زواتيني زهية

تحت إشراف:

أ/د بوفاسة سليمان

أعضاء لجنة المناقشة

أ. سعداوي موسى	**رئيسا**
أ. بوفاسة سليمان	**مشرفا ومقررا**
أ. ولد شرشالي سمية	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية (85)

شكر و تقدير

قال الله تعالى: « لئن شكرتم لأزيدنكم» سورة إبراهيم أية (7)

الحمد لله أولا و آخرا أهل الثناء والشكر الذي وفقنا لإتمام هذا البحث وهيأ لنا من الأساتذة ، والأهل والأحبة من آزرنا في مشوار بحثنا فله الحمد بكرة وعشيا.

وإقرار بالفضل لذويه ونزولا عند قول النبي صلى الله عليه وسلم« من لا يشكر الناس لا يشكرالله »

أخرجه أبو داود

فإن الواجب يدفعنا إلى أن نخص بالشكر بعد الله تعالى نبع المعرفة أستاذنا المشرف على المذكرة الدكتور **بوفاسة سليمان** حفظه الله وبارك له الله في علمه وعمره.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة الكريمة **ولد شرشالي سمية** حفظها الله ووفقها لما يحبه ويرضاه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية وأخص بالذكر الموظفة **صليحة**

وأخيرا نتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم في إخراج

هذه المذكرة إلى الوجود ولو بأقل مجهود.

وشكرا

إهداء

إلى سندي الدائم في هذه الدنيا مهما كبرت، وكانا لي ولا يزالا حافزي ومثلي الأعلى، والداي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى أشقائي الذين كانوا شموعا من حولي وسندا لي.

إلى كل العائلة والأصدقاء.

إلى كل من امتدت يده إلى السماء داعيا لي بالنجاح.

إلى كل من ساعدوني ببسمة وأعانوني بنسمة تعيد لي الحياة كل لحظة، أسال الله أن يجعل سعيهم في ميزان حسناتهم.

وإلى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل.

صابرين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

هادي الأمة منير الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة، سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسأل الله تعالى أن يجمعنا به يوم القيامة.

إلى أمي الغالية التي تعبت على تربيتي من يوم أن حملتني وشاركتني أفراحي وأحزاني.

إلى أبي العزيز الذي لطالما سعى لتذليل العقبات في طريقنا وتحمل الكثير لأجلنا.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي وأخواتي.

إلى من تحملت معي عناء المذكرة زميلتي صابرين.

إلى جميع صديقاتي.

إلى كل زملائي وزميلاتي بالقطب الجامعي.

إلى كل من علمني حرفا من بداية مشواري الدراسي إلى نهايته.

إلى كل السائرين على طريق الهدى والحق.

أهدي هذا العمل

زهية

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية دراسة ربحية المشاريع الاستثمارية في ترشيد موارد البنك والتي تتمحور حول عنصر مهم وهو عملية التقييم التي تعد لازمة لكل المشاريع مهما اختلف نوعها، حجمها، أو المجال الذي تنتمي إليه أو الهدف الذي تسعى لتحقيقه، فهي تعتبر أداة هامة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد والاختيار بين أفضل المشاريع الاستثمارية وتجنب الوقوع في المخاطر.

ومن خلال هذا تم عرض مفاهيم متعلقة بالمشاريع الاستثمارية وعملية تقييمها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بإسقاط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دراسة الجدوى المالية تساعد في تحديد ربحية المشاريع الاستثمارية، وتقدير ما مدى نجاح المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه والمتعلقة بتحقيق أكبر العوائد والأرباح، كما تعتبر أن البنوك المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، وذلك من خلال دورها كوسيط مالي يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة لتحقيق الربحية والمردودية لكلا الطرفين ومن ثم للاقتصاد ككل.

إذن دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية هي عبارة عن سورة مسبقة عن المشروع المراد القيام به فهي تساعد متخذ القرار على تقييم المشروع واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

الكلمات المفتاحية: التقييم، معايير التقييم.

Résumé

Cetteétude vise à clarifier l'importance de l'étude de la rentabilité des projets d'investissements pour la rationalisation des ressources bancaires qui mettent l'accent sur un élément important, c'est le processus d'évaluation qui est nécessaire pour tous les projets peu importe quel genre ou la taille champ ce qui lui appartient, ou l'objectif que cherche à atteindre. Elle est considérée comme un outil important pour prendre la décision d'investissement rational. Et le choix de meilleurs projets d'investissement et l'évitement du risque.

A partir de cela des concepts ont été exposés lions aux projets d'investissement et le processus de son évaluation. Et pour réaliser les objectifs de cette étude nous avons fait un largage de coté théorique sur la banque de l'agriculture et de développement rural (BADR). Et les résultats de cette étude montrent que l'étude de la faisabilité financière aide à déterminer la rentabilité des projets d'investissement et l'estimation de la réussite du projet dans la réalisation de ses objectifs relatifs à des revenus et des bénéfices.

Aussi les banques sont considérées comme le principal moteur de l'économie de tout pays et grâce à son rôle en tant que médiateur financier contribue au financement des projets d'investissements pour atteindre la rentabilité et le rendement pour lesdeux parte, puis l'économie dans ensemble.

Donc l'étude et l'évaluation des projets d'investissement est une image avancée pour le projet à faire.

Elle aide le décideur d'évaluer le projet et à prendre la décision d'investissement rational.

Les mots-clés : l'évaluation, critères d'évaluation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

آية

شكر

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات.....I

قائمة الجداول والأشكال.....IV

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية.....3

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المشاريع الاستثمارية.....3

المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية 6

المطلب الثالث: مكونات ومراحل المشاريع الاستثمارية 13

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية.....18

المطلب الأول:مفهوم وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية 18

المطلب الثاني: شروط وأهداف تقييم المشاريع الاستثمارية 20

المطلب الثالث: مستويات ومراحل تقييم المشاريع الاستثمارية.....22

المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل ظروف التأكد.....25

المطلب الأول: المعايير التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود 25

المطلب الثاني: المعايير التي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.....31

خاتمة الفصل..... 44

الفصل الثاني: ماهية البنوك التجارية

تمهيد..... 46

المبحث الأول: مفهوم البنوك التجارية.....47

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية..... 47

المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنوك التجارية 48

المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك التجارية 50

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي ووظائف وأنواع البنوك التجارية 54

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية 54

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....58

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية.....61

المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية 66

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية 66

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية 70

المطلب الثالث: البنوك وعلاقتها بتقييم المشاريع الاستثمارية.....74

خاتمة الفصل 76

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العمارية

تمهيد..... 78

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 79

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية 79

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية 83

المطلب الثالث: الموارد والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....84

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع استثماري.....87

المطلب الأول: معلومات عامة حول مشروع تربية الأبقار 87

المطلب الثاني: تقييم المشروع بواسطة التحليل المالي 91

المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري بواسطة المعايير الربحية التجارية.....97

خاتمة الفصل.....102

خاتمة عامة..... 104

قائمة المراجع.....107

قائمة الملاحق.....112

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-03)	الهيكل المالي للمشروع الاستثماري	92
(2-03)	هيكل التمويل	93
(3-03)	الميزانية الافتتاحية للمشروع	94
(4-03)	جدول حسابات النتائج	95
(5-03)	الميزانية التقديرية	96
(6-03)	جدول المقارنة بين رقم الأعمال والتدفق النقدي الصافي	97

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-01)	يبين أنواع المشروع الاستثماري	10
(2-01)	يبين مراحل المشروع الاستثماري	15
(1-02)	يوضح الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	55
(2-02)	يبين أنواع البنوك التجارية	62
(1-03)	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية	87

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد

تتلخص المشكلة الاقتصادية في الدول النامية في ندرة الموارد المتاحة مقارنة بالاستثمارات المطلوبة، وهذا الأمر يتطلب دراسة دقيقة لتوزيع الموارد المتاحة على الاستثمارات الطويلة الأجل مع السعي إلى توفير رؤوس الأموال المطلوبة والاستغلال الأمثل للموارد في شكل مشاريع استثمارية لرفع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

وهذا ما جعل موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية يعتبر من أكثر الموضوعات الحيوية والمهمة في المجتمعات النامية، حيث نجد أن المشاريع الاستثمارية تشكل جزءا من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة هذه المشاريع وتحليلها والعمل على ترشيدها سبيل في إنجاح التنمية ذاتها، ولأن إقامة المشاريع الاستثمارية أمر لا تتوقف آثاره على مستوى المستثمر فقط، بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن كفاءة المشروع الاستثماري تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد المتاحة، ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة ، وبالتالي تحقيق القيمة المضافة.

وبما أن المشروع الاستثماري هو اقتراح لتخصيص قدر من الموارد تستخدم في إنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو زيادتها إن كانت قائمة، وانطلاقا من منظور أن الموارد المالية نادرة نسبيا ولها استخدامات متعددة، جعل من المطلوب – بل من الضروري-إجراء دراسات متخصصة تدرس وتقيم جميع الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري وذلك بإتباع معايير وطرق علمية منظمة من أجل توفير معلومات كافية تمكن من الحكم على جدوى المشروع التي تنهي بقبول المشروع أو رفضه.

ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية وقصور مواردها الذاتية على إشباع تلك الاحتياجات، تعتبر القروض من المصادر الهامة في تمويل تلك المشاريع، ويعزى للبنوك الدور الرئيسي لذلك، فهي تتحمل مسؤولية كبرى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقييمها للمشاريع والمفاضلة بينها، آخذة في الاعتبار استخدام مواردها المتاحة بكفاءة لتحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف التي تسعى إليها.

وتساهم البنوك التجارية اليوم في تمويل تلك المشاريع من خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، ولأن البنك يعمل على حماية مصلحة المودعين ويسعى في نفس الوقت لتحقيق الأرباح فهو حريص كل الحرص على حسن إدارة تلك الموارد. فلا يتخذ قرار بتمويل المشروع ومنح القروض إلا بعد القيام بدراسات تتعلق بعمليات التنبؤ واستقراء المستقبل وتحليل عوائد وتكاليف المشروع المقترح.

وهذا ما يعرف بدراسات الجدوى والتي تمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يستند عليها لإثبات ربحية المشروع وجدارته الائتمانية، ووفقا لها يتم اتخاذ قرار تمويل المشاريع الجديدة أو التوسع في مشاريع كانت قائمة.

كما أنها تساهم أيضا في تخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فهي بمثابة صمام أمان من الدخول في أنشطة استثمارية لا عائد من ورائها، ومن ثم توفر درجة معينة من اليقين وحسن استخدام الموارد.

وعلى أساس ذلك فإن عملية تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية تستوجب اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد العقلاني الذي يقوم على اختيار البديل الأفضل الذي يعطي أكبر عائد، ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات المدعمة بمعايير وطرق علمية.

❖ الإشكالية:

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة دراسة ربحية المشاريع الاستثمارية في ترشيد موارد البنك؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمشروع الاستثماري؟ وما أهم مكوناته؟

- ما معنى عملية التقييم؟ وما هي أهم مراحلها؟

- ما هي الطرق والمعايير التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة ومن ثمة اختيار البديل الأفضل الأنسب منها؟

- كيف يتم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية في إحدى البنوك التجارية؟

❖ الفرضيات:

ولمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري.

- تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية يتطلب التكامل بين مجموعة من الطرق والمعايير.

- ترتبط فعالية المشروع الاستثماري بسلامة اختيار أساليب التقييم مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من اختيار المشروع على المستويين الخاص والعام.

- تقييم المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى استغلال الموارد المالية في أوجهها السليمة.

❖ أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في الإلمام والتعريف بالمشاريع الاستثمارية ومدى مساهمتها في تحريك التنمية الاقتصادية مع ضرورة إخضاع هذه المشاريع إلى دراسات معمقة تعرف بدراسات الجدوى والتي تلعب دورا مهما في ترشيد القرار الاستثماري وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة، كما أن قرار البنوك التجارية في منح القروض يتوقف على هذا التقييم.

❖ أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في تقديم مفاهيم أساسية تتعلق بتقييم المشاريع الاستثمارية وتوضيح الأسس العلمية له، بالإضافة إلى نشر الوعي بالأهمية البالغة في إجراء هذا التقييم خاصة في ظل محدودية الموارد مع التأكيد على أن ضرورة إجرائه بالشكل التفصيلي والسليم شرط لا بد منه لنجاح اختيار أي مشروع استثماري.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى عدة اعتبارات موضوعية منها وذاتية وهي:

- تماشي الموضوع مع الأوضاع الراهنة والتي تسعى الدولة من خلالها إلى تشجيع الاستثمار وخلق مناخ اقتصادي ملائم لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تحقق أكبر عائد للمجتمع من خلال تقييم واختيار المشاريع ذات الربحية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الرغبة والميل الشخصي في دراسة المواضيع ذات الطابع المالي والتي تتناسب مع التخصص الذي ندرسه.

❖ صعوبات الدراسة:

تكمن في صعوبة إيجاد المؤسسة للقيام بالدراسة التطبيقية بسبب العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح الرخصة للقيام بدراسة الحالة، وإن وجدت فمن الصعب الحصول على المعلومات الدقيقة اللازمة عن أي مشروع مما صعب لنا عملية الدراسة التطبيقية.

❖ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن والتي عالجت الموضوع أوجانب منه، والمتعلقة بتقييم المشاريع الاستثمارية منها:

- دراسة بن حسان حكيم:2005

بعنوان دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة G.M.D La Belle لصناعة الفرينة والسميد مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر تهدف إلى توضيح أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الخاصة التي يقوم بها المستثمرون الخواص أو بالنسبة للمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.

- دراسة عادل العنزي:2005

بعنوان دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر تهدف إلى توضيح مدى مساهمة دراسة الجدوى في نجاح المشاريع الاستثمارية.

- دراسة الأحسن رفيق:2012

بعنوان أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد دراسة حالة مصنع إنتاج الإسمنت بالجلفة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة أعمال، جامعة المدية، والتي تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن وأن التقييم لا يجب أن يكون بالاعتماد على الماضي وإنما يجب إجراء دراسة مستقبلية تكون أكثر موضوعية وأكثر واقعية.

❖ المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإحاطة بهذا الموضوع واختيار الفرضيات المعتمدة، قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي بالإضافة إلى دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

❖ خطة البحث:

لدراسة ومعالجة هذا الموضوع قد اعتمدنا على خطة قمنا من خلالها بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول منها فصلين نظري فصل تطبيقي.

أين قمنا بتوضيح مفهوم وأهمية المشروع الاستثماري وأهم خصائصه وأهدافه وكذا أنواع ومكونات ومراحل المشروع الاستثماري وبعدها تطرقنا إلى معنى عملية تقييم المشروع الاستثماري وتوضيح أهميتها وأهم مراحلها وفي آخر الفصل تعرضنا إلى أهم الطرق والمعايير المعتمدة في عملية تقييم المشاريع منها معايير يتم تطبيقها في ظل ظروف التأكد والتي تنقسم إلى (معايير لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومعايير تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود).

أما الفصل الثاني فحاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية البنوك التجارية أين تناولنا نشأة وتعريف وخصائص البنوك التجارية كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى الهيكل التنظيمي والوظائف التي تقوم بها البنوك وكذا أنواع البنوك ثمتطرقنا إلى موارد واستخدامات البنوك التجارية، وإلى وعلاقتها بتقييم المشاريع الاستثمارية.

ومن أجل توضيح الجانب النظري في الواقع حاولنا القيام بدراسة تطبيقية وهذا ما قمنا به في الفصل الثالث، حيث اتجهنا إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالعمارية أين تطرقنا إلى تقديم عام لوكالة BADR وبعدها قمنا بتحديد مشروع وتطبيق عليه معايير التقييم المعتمدة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها

تمهيد

يكتسب موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة في جميع أنواع الاقتصاديات بغض النظر عن طبيعة النظم الاقتصادية السائدة في كافة البلدان... وخاصة في البلدان النامية بالنظر لمحدودية الموارد المادية أو المالية المخصصة للاستثمار ورغبة هذه البلدان في تجاوز حلقات التخلف التي تعاني منها، فلا بد أن تعطي أهمية خاصة في تحديد الأسلوب والكيفية التي تنفق فيها الأموال وتوجيه قرارات الاستثمار بما يحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة من خلال دراسات جدوى الاستثمارات في المشاريع الجديدة، في إطار تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشتمل هذه الدراسات على تحليل الأبعاد والنتائج الاقتصادية والفنية والمالية للحكم على جدوى هذه المشاريع من خلال ذلك، باستخدام مجموعة من المعايير، وعلى هذا الأساس تبرز الأهمية القصوى لعملية دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية.

وفي ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية الأداة الهامة أو الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات أو لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من أهمية بالغة في زيادة الناتج الداخلي الخام عن طريق تشغيل الموارد المتاحة أو المعطلة وزيادتها في الطاقة الإنتاجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المشاريع الاستثمارية

لقد تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد مفهوم المشروع الاستثماري، نظرا لأهمية وتعدد الجوانبوالأهداف التي يتخذها المشروع الاستثماري وفيما يلي أهم التعاريف التي تبرز مفهوم المشاريع الاستثمارية:

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

تتلخص مفاهيم المشروع الاستثماري فيما يلي:

تعريف1: يقصد بالمشروع "ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال، من أجل القيام بإنشاء مشروع جديد، أو من أجل القيام بعملية توسعة لمشروع قائم على الأرض، وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلعة جديدة أو القيام بزيادة خطوط الإنتاج لسلع يتم إنتاجها حاليا، وذلك بهدف تحقيق أهداف أو زيادتها ، وذلك خلال فترة زمنية معينة"[1].

تعريف2: المشروع الاستثماري "هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة (تجهيزات، يد عاملة، موارد بشرية) حيث ينتظر (أفراد، جماعات، أو طبقات اجتماعية، أو المجتمع كله) تحصيل مداخيل أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية من هذه العملية"[2].

تعريف3:المشروع الاستثماري "هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب"[3].

---

[1] نعيم نمر داود، **دراسة الجدوى الاقتصادية**،ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2013،ص7.

[2] Bridie.M et Michailof.S, pratique d'analyse de projet évaluation et choix des projets d'investissement Economica, paris, France, 1995, P 10.

[3]محمد فريد الصحن، **دراسات جدوى المشروع**، بدون ط، الدار الجامعية، مصر،2005، ص9.

تعريف4: المشروع الاستثماري حسب دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات للدول العربية (اليونيدو) "أن المشروع اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع و/ أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع و/أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وأنه في أغراض التقييم يعتبر المشروع وحدة استثمارية يمكن تمييزها فنيا وتجاريا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات"[1].

تعريف5: المشروع الاستثماري "هو عبارة عن مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من العناصر الإنتاجية تكون قيمة مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية أو(عوائد الاستثمار) في المشروع وتحت تأثير العناصر البيئية العامة للمشروع"[2].

تعريف6:أما جمعية إدارة المشروع البريطانية فقد عرفت المشروع بمايلي: " مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص، أو مؤسسة لتحقيق أداء وأهداف محددة في إطار معايير التكلفة، الزمن، الجودة"[3].

تعريف7: ويضاف إلى ما تقدم فقد جاء في تعريف المشروع الاستثماري بصورة أكثر شمولا «كونه قرار استثماري من أجل تحقيق هدف محدد ينحصر في تكوين تيار من الإنتاج على امتداد فترة زمنية معينة، بهدف تكوين طاقة إنتاجية جديدة، أو رفع كفاءة الطاقة الإنتاجية القائمة، أو كليهما معا، وغالبا مايشملالمشروع على مجموعة من الأنشطة المرتبطة ببعض، والتي خططت بطريقة تجعل المشروع بكيانه الذاتي المترابط يتحرك في إطاره تياران الأول للتكاليف والآخرللمنافع المتوقعة»[4].

وأساسا على ما سبق نجد أن المشروع الاستثماري هو مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها وتحليلها كوحدةمنفصلة ويشمل المشروع بصفة عامة العناصر الآتية[5]:

– تدفقات خارجة: وتسمى أحيانا تكاليف أو مدخلات أو موارد أو استثمارات.

– تدفقات داخلة: وتسمى أحيانا منافع أو مخرجات أو إنتاج أو عوائد وهي تعكس هدف المشروع.

– فترة زمنية معينة: وهي تمثل عمر أو حياة المشروع.

---

[1] نبيل شاكر، **إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة**، ط2، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر، 1998،ص14.

[2] قاسم ناجي حمندي، **أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط1،دار المناهج، عمان الأردن،2008، ص15.

[3]مؤيد الفضل، محمود العبيدي، **إدارة المشاريع منهج كمي**، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2010، ص14.

[4]عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص14.

[5] سعد زكي نصار، **التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات**، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1955، ص14.

– حيز مكاني.

– إدارة المشروع والأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: المشروع الاستثماري "هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المرتبطة ببعضها والمتكاملة في نفس الوقت، وتتطلب هذه الأنشطة منظما يخطط ويعمل ويسهر على نجاح هذا المشروع من خلال الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج بغية الحصول على منافع مستقبلية".

الفرع الثاني: أهمية المشاريع الاستثمارية

كانت المشاريع الاستثمارية على اختلاف أنواعها وأحجامها وتسمياتها وما تزال تشكل حوافز وفرصا هامة لدى المؤسسات والأفراد على سواء، فالمؤسسات بمختلف أنواعها وأشكالها تطمح لامتلاك المزيد من المشاريع، وخاصة المربحة منها، ولا تتردد مطلقا في نشر مواردها وتكييف نشاطاتها، بهدف تلبية حاجات وأهداف مشاريعها.

إن وجود المشاريع في عالمنا هذا هو أمر بالغ الأهمية، كون المشاريع تشكل الجزء الكبير والواسع من حياة المؤسسات وحياة صانعي ومالكي ومدراء المؤسسات.

إذ أن أهمية المشاريع للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد، فكما أن الجسد يفنى مع مغادرة الروح، فإن المؤسسات تتوقف وتفنى أيضا بفناء المشاريع، ومن هنا تأتي الأهمية الأولى للمشاريع في إعطاء الحياة للمؤسسات.

وكذلك الأمر بالنسبةللأفراد، وفي طليعتهم رجال الأعمال والمقاولون وأصحاب رؤوس الأموال والتجار والمستثمرون بمختلف أنواعهم وطالبو العمل (مدراء كانوا أو موظفين أوعاملين). يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع وفي دورات حياة المشاريع.

إذ أن هؤلاء الأفراد يجدون في المشاريع ملاذا لطموحاتهم الشخصية وإبداعا في سيطرتهم على عالمهم الخاص كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها.

لاشك بأن المؤسسات والأفراد الساعين وراء المشاريع يشكلان معا الجزء الهام و الكبير للاقتصاد و لحركته الإنتاجية، فلا يمكن أن يقوم اقتصاد بلد ما أو دولة ما، ويزدهر إلا عندما يطلق القطاعان العام والخاص لهذا البلد وضمن سياسة اقتصادية موضوعية مشاريع ماكرو ومايكرو اقتصادية تطال البني التحتية والفوقية وغيرها من البني التي يطلبها اقتصاد هذا البلد، وبكلام أدق، تشكل المشاريع عصب

اقتصاد الدول، ولا مجال مطلقا للتقليل من أهمية المشاريع لتحريك و تنشيط اقتصاديات الدول التي تنشط فيها الحركات الإنتاجية البنيوية و التنموية والتطويرية[1].

المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية

سوف نعالج من خلال هذا المطلب مختلف خصائص وأهداف المشروع الاستثماري بالإضافة إلى ذلك سوف ندرس أهم أنواع المشاريع الاستثمارية.

الفرع الأول:خصائص المشروع الاستثماري

يعتبر المشروع وحدة متكاملة ذات الخصائص التالية[2]:

1- الهدف:

فهو يعبر عن ماهية المشروع، وعن مسار نشاطاته وأهمية ربطها بالنتائج المتوخاة منه، إذ كلما كان هدف المشروع واضحا كلما خصصت لمهامه النشاطات المناسبة ولأجزائه الإجراءات الكفيلة بربطها ببعضها البعض، كلما أتى المشروع مطابقا لأهدافه ومكتملا بالمواصفات والنتائج الموضوعة أساسا له.

2- دورته الحياتية:

إذ أن أي مشروع له عمر محدود، ذو بداية وذو نهاية، وعادة ما ينطلق المشروع بوتيرة متباطئة، ثم ينشط، وتكبر أعماله ليصبح مكتملا. وتعرف نقطة بداية المشروع بنقطة «إطلاق المشروع» ولدى الانتهاء من كامل الأعمال يتوقف المشروع عند نهايته والتي تسمى عادة بنقطة «استلام المشروع» أي تسليمه للجهة المستفيدة منه.

3- التداخل بين المشاريع:

فيحصل من خلال وجود أكثر من مشروع جاهز للتنفيذ، عندئذ تستعين المؤسسة بأقسامها العاملة، وتجهز كافة مواردها وتوزعها على المشاريع، بحسب أولويات نشاطات هذه الأخيرة، ويكون التداخل سهلا إذا كانت مشاريع المؤسسة التي هي قيد التنفيذ ذات قالب موحد عكس ذلك، يحصل عندما تتطلب

---

[1] حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،2002، ص15.

[2] حسن إبراهيم بلوط، نفس المرجع السابق، ص20.

المشاريع قوالب مختلفة إذ أن التداخل يصبح معقدا ويتطلب المزيد من التنسيق بين كافة أقسام ووحدات المؤسسة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن حتى المشروع الواحد يتطلب تداخلا بين الأقسام بحيث أن الأقسام العملياتية الدائمة الداخلة، تلعب أدوارا مختلفة عن تلك الأقسام التي استحدثت خصيصا لانجاز المشروع وأن جميع هذه الأقسام (الدائمة والمستحدثة)لا بد من أن تتداخل حركة ونشاطا وتنسيقا لانجاز المشروع.

4- انفرادية المشروع:

شكلا ومضمونا، أي بميزته الخاصة به، وكما أن من النادر أن نجد شخصين متشابهين بالتمام والكمال، فإنه من النادر أيضا أن نجد مشروعين متشابهين بالكامل، ففي مشاريع التشييد والبناء، فلا نجد مشروعين بذات المواصفات والشروط، وكذلك نادرا ما نجد تشابها بين مشروعين ينتميان معا إلى مشاريع البحث والتطوير، وكذلك يغيب التشابه عن المشاريع الصناعية، فمثلا تتسابق شركات السيارات، وتتنافس كل يوم فيما بينها على وضع وتطوير سيارة جديدة، تمتاز هندسة وشكلا ونوعية ومواصفات عن باقي الموديلات.

5- عقدة المشروع:

والمقصود بها المشكلة أو المشاكل (التعقيدات) التي يواجهها المشروع خلال دورته الحياتية، إذ أن عالم المشاريع مليء بالمشاكل، أهم هذه المشاكل ما يتعلق بالنزعات التي قد تحصل بين أطراف المشروع، حيث يلعب التخطيط والتنظيم والتنسيق أدوارا بارزة في حل عقدة المشروع، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأجهزة المؤسسة الفاعلة.

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحقيق الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع والأوزان النسبية لمعايير تقييمه ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشاريع العامة ومنذ البداية نشير إلى أن هذا أدى إلى وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشاريع من وجهة نظر المستثمر الفرد الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير للتقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي التي تعظم المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشاريع الاستثمارية إلى ثلاثةمجموعات من الأهداف[1]:

1-أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:

حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في العالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل. وإذا كان هدف تحقيق أقصىربح هو الهدف المسطر في هذه الأنواع من المشاريع، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات و هناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.

2- أهداف المشاريع الاستثمارية العامة:

ويكون الهدف المسطر في المشاريع العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، لان هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشاريع العامة وبالتالي هناك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشاريع وتأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة بالإضافة إلى مجموعة أهداف اقتصادية ومالية واستراتيجية واجتماعية أخرى.

ومن كل هذا يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة، والأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة، مع الاتفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشاريع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، ص21،22.

3-أهداف المشاريع الاستثماريةالمشتركة:

نعني بالمشروع الاستثماري المشترك نوعا من التعاون بين طرفين أو أكثر في نشاط استثماري أيا كان الشكل القانوني والإداري لهذا النشاط الذي قد ينحصر في بلد واحد أو يمتد إلى عدة بلدان ويتخذ عادة صياغتين هما:

أ-المشاريع التي تتم على أساس المشاركة.

ب-المشاريع التي تتم على أساس التعاقد.

وتهدف أساسا إلى ما يلي[1]:

-إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وتعزيز الروابط؛

-مواجهة المشكلات الاقتصادية بصورة مشتركة والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي المشترك للموارد المتاحة للطرفين، أو لاستهداف الأسواق المشتركة؛

-محاولة التقليل من مخاطر الاستثمار وذلك عن طريق توزيع الأعباء على المشتركين بالإضافة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة والتجربة؛

-العمل على اختراق الأسواق التي توصف بصعوبة اختراقهاوتتيح للمستثمرين عوائد محفزة، معتمدين على الإمكانيات المتاحة للطرفين؛

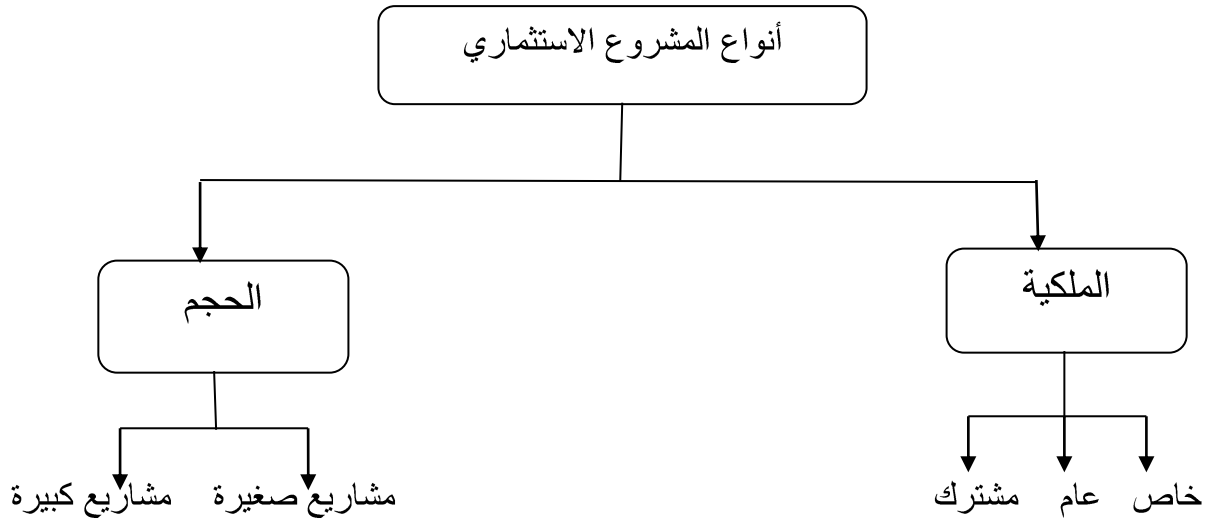
-الاستفادة من أثر اقتصادياتالحجم وخاصة فيالمشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة.

الفرع الثالث: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى أنواع عدة فهناك تقسيم حسب الملكية وهناك تقسيم حسب الحجم ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]علي شريف، محمد فريد الصحن، **اقتصاديات الإدارة**، بدون ط،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 210.

شكل رقم(01-1): يبين أنواع المشروع الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين

وفيما يلي شرح مفصل لهذه الأنواع

1- أنواع المشاريع الاستثمارية حسب الملكية:

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشاريع حسب ملكيتها

إلى ثلاثة أقسام هي[1]:

أ-المشاريع الاستثمارية الخاصة:

المشاريع الاستثمارية الخاصة هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، من هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع، والربح الذي يسعى إليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج، ويندرج ضمن تكاليف الإنتاج بحسب هذا المفهوم جميع النفقات التي يتحملها المشروع، وقد يخطط للربح وتعظيمه على المدى القصير إلا أن معظم المشروعات تخطط للربح على المدى الطويل.

[1] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، ط1، دار المسيرة،عمان، الأردن، 2009،ص، ص 20،21.

ب- المشاريع الاستثمارية العامة:

المشاريعالاستثمارية العامة هي المشاريع التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشاريع العامة بالخسارة.

ج-المشاريع الاستثمارية المشتركة(المختلطة):

وتعود ملكية هذه المشاريع إلى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص(الأفراد). فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشاريع، مثلمشاريع إقامة خطوط السكك الحديدية، أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية، وغير ذلك من المشاريع التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموال واستثمارات طائلة، ولا شك أن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشاريع، وإلا فإن القطاع الخاص لن يجد حافزا للدخول في مثل هذه المشاريع.

إن أهمية معرفة نوع الملكية للمشروع هل هو مشروع خاص أم مشروع عام أم مشروع مختلط (مشترك) ضرورية كون الملكية تحتم وضع المعايير المالية ومعايير الربحية أو المعايير الاقتصادية لدراسة جدوى المشروع وبالتالي اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع أو التخلي عن تنفيذه، والمثال التالي يوضح اختلاف تقييم التكاليف والمنافع باختلاف ملكية المشروع، فلو فرضنا أن الدولة تريد إنشاء مصنع في إحدى المناطق الريفية وكانت الأيدي العاملة متوفرة وعاطلة عن العمل في تلك المنطقة وقامت الدولة باستخدام العمال والعاطلين عن العمل في إنشاء هذا المشروع، فما هي تكلفة أجور هؤلاء العمال بمعنى ماذا خسر الاقتصاد من جراء استخدام العمال في إنشاء هذا المشروع، والإجابة هي لا شيء لإن العمال أصلا كانوا عاطلين عن العمل وبالتالي فإن التكلفة الأجور تساوي صفر ولا تحتسب بينما لو أن صاحب المشروع كان القطاع الخاص لقاموا باحتساب الأجر المدفوع لهؤلاء العمال كتكلفة، وهذا بالطبع سيزيد من تكاليف إنشاء هذا المشروع في حالة المشروع الخاص والذي يهتم بالدرجة الأولى بالربحية.

2- أنواع المشاريع الاستثمارية حسب حجمها:

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى قسمين هما:

أ- **المشاريع صغيرة الحجم**:

وتتميز بما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.

- تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسبيا.

- تحتاج لرأس مال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع.

- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.

- مخاطرها صغيرة نسبيا.

- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

ب- المشاريع كبيرة الحجم:

وتتميز بمايلي:

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة.

- تعطي إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا.

- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا.

- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الإدارية.

- تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية (منطقة سحاب الصناعية).

- في فشل هذه المشاريع فإن مخاطرها كبيرة نسبيا.

المطلب الثالث: مكونات ومراحل المشاريع الاستثمارية

خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد المكونات الأساسية لكل مشروع استثماري والتطرق إلى أهم المراحل التييمر بها المشروع الاستثماري:

الفرع الأول: مكونات المشاريع الاستثمارية

يتكون أي مشروع استثماري بصفة عامة من المكونات الأساسية التالية[1]:

1- التكلفة الأولية للاستثمار:

وهو عبارة على الإنفاق الذي تقوم به المؤسسة في بداية الفترة لتنفيذ الاستثمار. وبطبيعة الحال يفترض أن هذا المبلغ يدفع بالكامل في بداية الفترة، فإذا افترضنا أن هذا الاستثمار يتمثل في شراء آلة قيمتها الإجمالية 10000دج (بما فيها المصاريف الأولية المرتبطة بشراء هذه الآلة مثل مصاريف النقل وغيرها). فإن التكلفة الأولية للاستثمار في هذه الحالة هي 10000دج.

2- عمر المشروع:

ويقصد بعمر المشروع المدة التي يبقى أثناءها الاستثمار في الاستعمال في المؤسسة، فإذا كانت الآلة التي تكلمنا عليها سابقا تستعمل في المؤسسة لمدة خمس سنوات يكون ذلك هو عمر هذه الآلة.

3- التدفق النقدي:

خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية (ونتحدث بطبيعة الحال على عائدات متوقعة)، وتتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة، وتسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة، كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، وتتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة والمواد الأولية...إلخ. وتسمى هذه المصاريف التدفقات النقدية الصادرة.

والتدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة والحصة السنوية لاهتلاك هذا الاستثمار (والتي تم اعتبارها من بين العناصر التدفق الصادر في مرحلة سابقة). والتدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب.

4- القيمة الزمنية للنقود وفكرة الاستحداث:

من الواضح أن قيمة وحدة النقد في الزمن تتأثر بمعدل التضخم، وهي من وراء ذلك تأثر على كل المقبوضات الموجودة بحوزة الأفراد، ولكن من وجهة نظر المستثمر هناك عامل آخر يؤثر على ما لديه

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص، ص 154، 155.

من نقود في لحظة من اللحظات ألا وهو معدل الفائدة. وفي الواقع تمثل هذه الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار الذي يود المستثمر القيام به.

وعليه. فإن بالنسبة لهذا المستثمر تكون وحدة النقد التي يحصل عليها الآن أحسن من وحدة نقد يحصل عليها بعد شهر أو سنة... وهكذا، ذلك أن وحدة النقد الآن أن يوظفها نظير فائدة. ويحصل من وراء ذلك بعد سنة على أكثر من وحدة نقد واحدة (وهو يحصل في الحقيقة على وحدة نقد الأصلية مضافا إليها جزء يقابل معدل الفائدة). وهذا يعني أن قيمة وحدة نقد واحدة بعد سنة هي أقل قيمة من وحدة نقد واحدة الآن.

ويفرض هذا الأمر إذا عند المقارنة بين تدفقات نقدية لسنوات مختلفة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الاختلافات، بحيث يجب أن تقيم كل التدفقات النقدية بوحدة نقدية ذات قيمة متماثلة في مختلف الأوقات، وبما أن أولى المدفوعات التي قامت بها المؤسسة كانت في بداية المشروع، وذلك عندما قامت بالاستثمار الأولي، يجب إذن أن تحسب كل التدفقات التالية لها بقيمة وحدة النقد التي تم بها الدفع في بداية المشروع. وتسمى قيمة التدفق في سنة معينة المحسوب بقيمة النقد في بداية المشروع بالقيمة الحالية للتدفق النقدي.

وتبقى المشكلة الآن في معرفة المعدل الذي تتم به عملية الاستحداث، في حقيقة الأمر يمكن النظر إلى هذا المعدل من وجهتي نظر.

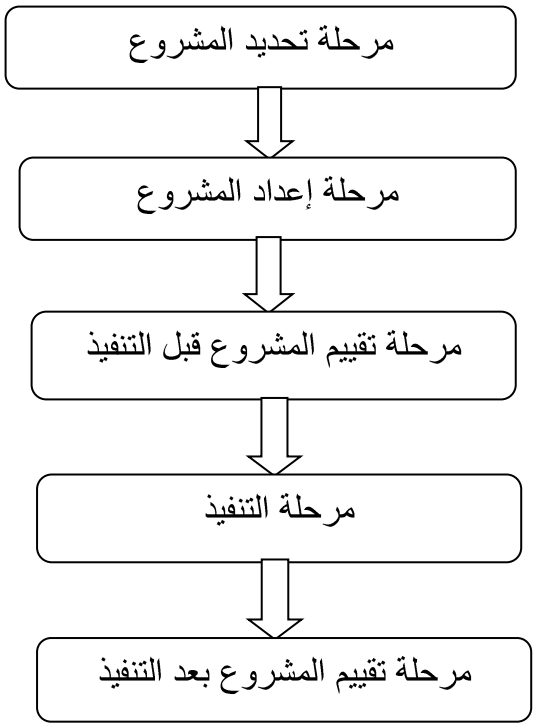
وجهة النظر الأولى وهي المتعلقة بالمؤسسة وفي هذه الحالة فإن معدل الاستحداث ويسمى أيضا تكلفة رأس المال ومجموع التكلفة المرجحة للقروض بعد طرح معدل الضرائب والتكلفة المرجحة للأموال الخاصة.

أما وجهة النظر الثانية وهي المتعلقة بالبنك في هذه الحالة يمكن الاكتفاء باستعمال معدل الفائدة كمعدل الاستحداث.

الفرع الثاني:مراحل المشاريع الاستثمارية

يمر المشروع بدورة تسمى دورة المشروع والتي تشمل مراحله الأساسية والتي يمكن التعبير عن تلك المراحل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم:(01-2) يبين مراحل المشروع الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالبتين

وفيما يلي توضيح كل عنصر على حدا[1]:

1- مرحلة تحديد المشروع:

حيث يبدأ المشروع كفكرة ثم تلي ذلك مرحلة تحديد المشروع التي تركز على ما تتضمنه تلك الفكرة فيما يتعلق بعناصر المشروع السابق ذكرها، ومكانة المشروع في الخطة القطاعية والخطة القومية الشاملة وفرص الاستثمار البديلة.

2- مرحلة إعداد المشرع:

وتتضمن هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى المشروع من النواحي المختلفة الآتية:

أ: الجدوى الفنية للمشروع أي إمكانية تنفيذه فنيا.

ب: الجدوى التسويقية للمشروع أو دراسة السوق.

ج: الجدوى التمويلية للمشروع أي مصادر التمويل.

---

[1] سعد زكي نصار، **التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 15 -17.

د: الجدوى المالية أو التجارية للمشروع.

ه: الجدوى الاقتصادية للمشروع.

و: الجدوى الاجتماعية للمشروع.

ز: الجدوى الإدارية والتنظيمية للمشروع.

وتنتهي هذه المرحلة بإعداد تقرير مشروع، وتقوم بإعداد المشروع ودراسة جدواه الجهات المسؤولة عن تنفيذه إما بنفسها أو عن طريق الهيئات الاستثمارية التي تعينها.

3- مرحلة تقييم المشروع قبل تنفيذه:

وتشمل التقييم المالي أو التجاري والتقييم الاقتصادي والتقييم الاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه لتقرير التنفيذ من عدمه. ويقوم بتقييم المشروع قبل تنفيذه الجهات الممولة للمشروع سواء كانت جهات قومية أو جهات أجنبية مقدمة للقروض.

وتعتمد تلك الجهات في إجراء دراسات تقييم المشروع على دراسات جدواه المعدة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه، وأحيانا تقوم الجهات الممولة بمساعدة الجهات المسؤولةعن تنفيذ المشروع في إعداد دراسات جدواه.

4- مرحلة التنفيذ:

وتتضمن مرحلة التنفيذ عمليات تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها والتنفيذ والإشراف والرقابة وتسجيل ما يتم تنفيذه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارب أثبتت أنه إذا كان التنفيذ سيئا فإنه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل تنفيذه.

5- مرحلة تقييم المشروع بعد تنفيذه:

وتشمل التقييم المالي أو التجاري والتقييم الاقتصادي والتقييم الاجتماعي للمشروع بعد تنفيذه- رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة – في أن الأول يعالج التدفقات الخارجة والداخلة المتوقعة أو المقدرة للمشروع قبل تنفيذه، وقد تختلف التدفقات الخارجة والداخلة الفعلية عن تلك المتوقعة أو المقدرة إما

لقصور في التوقع أو التقدير أو لقصور فيهما معا، وبالتالي قد تختلف نتائج التقييم بعد التنفيذ عن نتائج التقييم قبل التنفيذ، ويهدف التقييم بعد التنفيذ إلى معرفة أسباب الاختلافات أو الانحرافات بين النتائج المخططة أو المستهدفة و النتائج الفعلية، ومعرفة مواطن الضعف ومواطن القوة للاستفادة منها في تحسين المشروع نفسه- إذا سمح الوقت بذلك- أو تحسين المشاريع المستقبلية.

المبحث الثاني: تقييم المشاريع الاستثمارية

تعتبر عملية تقييم المشاريع المرحلة البالغة الأهمية في حياة المشروع الاستثمار، وترجع خطورة هذه المرحلة إلى أن نتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح، وعلى درجة سلامة ودقة التقييم تتوقف سلامة وصواب القرار الاستثماري سنحاول من خلال هذا التطرق إلى مفهوم وأهمية التقييم وكذا أهداف وأهم مراحل عملية التقييم.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف التي توضح المقصود من عملية تقييم المشاريع الاستثمارية وإلى الأهمية البالغة التي تكتسبها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

يعرف تقييم المشروع الاستثماري" بأنه أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي سيتحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع- أي المشروع المتوقع- وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة، بحيث يمكن اتخاذ قرار محدد بشأن إقامة المشروع من عدمه، ووفق معايير ومقاييس محددة، مالية، اقتصادية، اجتماعية يضاف إلى ذلك أن هذا التصور سيكون مرشدا لمتخذ القرار في معالجة أي قصورا أو عقبات مالية قد تواجه المشروع في المستقبل، مما يعني أن تقييم المشروع الاستثماري يمكن الجهات المعنية في اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة."

كما يعرف تقييم المشروع الاستثماري "بأنه عملية ودراسة معمقة، الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل أو المعقول، وبصفة عامة، فإن تقييم المشروعات ما هي إلا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشمولي في ضوء تخمين متوقع للعوائد للقرار الاستثماري، وفي هذا السياق فإن المحلل ما يعمل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة للقرار الاستثماري إلى قياس معقول"[1].

كما يعرف تقييم المشروع الاستثماري على أنه"تقييم لتدخل إنمائي فردي يتوخى منه تحقيق أهداف محددة لموارد وجداول زمنية لتنفيذ محدد، وغالبا ما يكون ذلك في إطار برنامج أوسع، فتحليل

[1] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

التكاليف والمنافع أداة مهمة لتقييم مشاريع ذات منافع قابلة للقياس، فإذا تعذر قياس كمية المنافع سار تحليل فعالية التكاليف وسيلة مناسبة"[1].

ويقصد بعملية التقييم المشروع الاستثماري"بأنها وضع المعايير اللازمة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى البديل الأمثل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة"[2].

الفرع الثاني: أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

إن ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة تعدد المجالات والنشاطات التي يكمن أن يستخدم فيها، كذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج، بدائل أو طرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تنقل المعلومات من خلال ثروة الاتصالات.

فهناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء كل هذه الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في[3]:

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لابد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة.
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة.
- تساعد في توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.
- تقوم عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة.

---

[1] كلن كرك وآخرون، **معجم المصطلحات الأساسية للتقييم والإدارة القائمة على النتائج**، ط1، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ترجمة البنك الإسلامي للتنمية، 2002،ص30.

[2] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، بدون ط، دار المناهج، عمان، الأردن،2001، ص94.

[3] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009. ص 55.

- تضمن عملية تقييم المشاريع تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف الخطة التنموية الوطنية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.

- توافق وانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها.

- توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

- إن عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة الجدوى والمرحلة السابقة التنفيذ.

- إن عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه.

المطلب الثاني: شروط وأهداف تقييم المشاريع الاستثمارية

قبل إخضاع المشروع للتقييم لا بد من التأكد من توفر فيه الشروط اللازمة لذلك من أجل التوصل إلى الأهداف المرجوة منه وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: شروط تقييم المشاريع الاستثمارية

بهدف اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي القرار الاستثماري السليم، يتطلب توفر بيانات وحقائق تفصيلية تتعلق بالمشروع ذاته مع الاستعانة بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من مشاريع تمارس ذات النشاط بالإضافة إلى خبرة صاحب المشروع وأية معلومات أخرى يمكن توفيرها لان سلامة ودقة النتائج التي يمكن التوصل إليها تتوقف إلى حد كبير على حجم البيانات والمعلومات ودقتها أيضا، ومع هذا ولغرض إخضاع أي مشروع للتحليل والتقييم يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية[1]:

1-المعرفة التفصيلية لحجم متطلبات المشروع تنفيذا وتشغيلا سواء كانت تلك المتطلبات والمستلزمات داخل الحدود الإقليمية للبلد أم كانت من الأسواق الخارجية، يعني ذلك يتطلب تحديد مقدار النقد الأجنبي

[1] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

اللازم لتوفير تلك المستلزمات في مرحلة التنفيذ والتشغيل خلال حياة المشروع المتوقعة، وبمعنى آخر تحديد تكاليف المشروع بالعملة المحلية والأجنبية معا.

2- تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيتولى المشروع إنتاجه مع المعرفة الدقيقة لمستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع، لغرض معرفة مدى قدرة المشروع لتلبية حاجة السوق المحلية أو الخارجية أو كليهما مع، وعلى ضوء هذه المعلومات بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة من المشروع خلال كل سنة من سنوات عمر المشروع المتوقع.

3- المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي، ذلك لإن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن البعد الزمني، وأن كل المتغيرات تقاس عادة عبر وحدة زمنية متعارف عليها، وهي عادة سنة كما تنافس الاستخدامات المختلفة على الموارد المحدودة والنادرة نسبيا يستلزم بالضرورة العمل على اختيار أفضل الاستخدامات لتلك الموارد ضمن وحدة الزمن.

4- قابلية مستلزمات المشروع- أي تكاليف- الرأسمالية والجارية للقياس والتقييم، ذلك لأن عملية المقارنة لاختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة والمتنافسة على الموارد تكون مستحيلة في حالة عدم القدرة للتعبير عن قيمتها بوحدات النقود.

5-القدرة على قياس مخرجات المشروع من السلع بوحدات نقدية، أما بالنسبة لتلك المشاريع التي تتولى تقديم خدمات، كالتعليم والصحة وأخرى غيرها فإن عملية المفاضلة تتم باختيار البديل الأفضل باستخدام معيار فاعلية التكاليف، شريطة مراعاة نوعية الخدمات وكميتها معا.

إن الشروط الآنفة الذكر أعلاه تعد من الأساسيات الواجب توافرها في أية فكرة أو عمل ما حتى يمكن وضع تلك الفكرة أو ذلك العمل موضع تحليل وتقييم من أجل اتخاذ قرار بشأنها.

الفرع الثاني: أهداف تقييم المشاريع الاستثمارية

إن الاهتمام بعملية تقييم المشاريع الاستثمارية قد يرجع سببه إلى الوظائف والأهداف العديدة لعملية التقييم والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- تعتبر عملية تقييم المشاريع وسيلة فعالة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لأن مبدأ هذه العملية يتمثل في محاولة بناء قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع من بين المشاريع المقترحة ومن

[1] الأحسن رفيق، **أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد دراسة حالة مصنع إنتاج الإسمنت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013/2012، ص 95.

أجل أن يكون القرار صائبا لابد أن يستند إلى دراسة علمية شاملة، كون القرارات السطحية تؤدي إلى مشاريع فاشلة وبالتالي تنشأ علاقة وطيدة بين درجة جدية عملية التقييم والاستخدام الأمثل للموارد التي تتجسد في العلاقة بين المشروع وأثره بالنسبة للمستثمر نفسه والاقتصاد الوطني ككل.

- تعتبر عملية التقييم أداة فعالة في التخفيف من حدة المخاطر للأموال المستثمرة وهذا من خلال اختيار البديل الأمثل، والذي يضمن تحقيق قدر كبير من الأهداف المسطرة ومستوى معقول من الأمان وذلك لإن ارتفاع المردودية المالية لمشروع ما تصاحبه عادة ارتفاع درجة المخاطرة، فعملية التقييم من خلال دراستها المعمقة والدقيقة والشاملة، المعتمدة على مجموعة من المعايير والتي تأخذ بدورها في الحسبان كافة الحالات الممكنة التي يمكن أن يواجهها المشروع الاستثماري (حالات عدم التأكد) نستطيع التخفيف من حدة المخاطرة.

المطلب الثالث: مستويات ومراحل تقييم المشاريع الاستثمارية

من خلال هذا المطلب سوف نعرج على أهم المراحل التي تمر عليها عملية تقييم المشاريع الاستثمارية وتبيين المستويات التي تتم وفقها عملية التقييم.

الفرع الأول: مستويات تقييم المشاريع الاستثمارية

تتم عملية تقييم المشاريع وفق أربعة مستويات[1]:

1- التقييم على مستوى المشروع:

ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والتكلفة المباشرة – أي الربحية- للمشروع من خلال عمره الإنتاجي المتوقع ذلك باستخدام معايير محددة.

2- التقييم على مستوى القطاع:

ويكمن في أثر المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي، إنتاجا، وقيمة مضافة، يمكن بعدها ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد والتكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل الذي يعاني منه القطاع وتتمثل التكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.

[1] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص23.

3- التقييم على مستوى الإقليم:

بمقتضى هذه العملية يتم قياس تأثير المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه، باعتباره (أي المشروع) خلية في بنية الإقليم يؤثر ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الارتباطات الأمامية والخلفية.

4- التقييم على المستوى القومي:

ومضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للحظة وقياس تكلفة المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعة، والتي تحدد الترتيب النهائي للمشروعات وعلى أساس هذا الترتيب يتم اختيار المشروعات.

وبعد الانتهاء من عملية التقييم تأتي عملية الاختيار، وبهدف أن تتم عملية الاختيار بشكل سليم يفترض أن تحدد معايير محددة يمكن تطبيقها على النحو العام والواقع، فعلى سبيل المثال لا يمكن في الدول النامية تطبيق تلك المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة بسبب انعدام التوازن في الهيكل الاقتصادي فيها، فضلا عن اختلاف أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها.

الفرع الثاني: مراحل تقييم المشاريع الاستثمارية

تمر عملية التقييم بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- مرحلة إعداد وصياغة أفكار أولية مبسطة عن المشاريع.

2- مرحلة تقييم المشاريع وتتضمن الخطوات التالية:

- وضع المبادئ والأسس لعلمية التقييم.

- تحديد واختيار أدوات التقييم.

- تقييم دراسة الجدوى الاقتصادية.

- جمع المعطيات الضرورية الخاصة بعملية التقييم.

[1] الأحسن رفيق، **أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد دراسة حالة مصنع إنتاج الإسمنت**، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- إجراء عملية التقييم واتخاذ القرار.

إن عملية التقييم عملية أساسية لأنه من خلالها يتم ترجمة الأهداف إلى الواقع الملموس مستندين إلى اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المقترحة.

المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

لكي تتمكن الإدارة من اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقدم إليها، يتطلب الأمر ضرورة تقييم المشروع الاستثماري، ولإجراء عملية التقييم للمشاريعالاستثمارية فإنهاتستخدم العديد من المعايير لتقييم المشاريع الاستثمارية. وتختلف هذه المعايير فيما بينها من حيث مدى توفر المعلومات لدى القائم بالتقييم عن الظروف المتوقع حدوثها مستقبلا والتي تؤثر على قيمة المشروع الاستثماري ويمكن تقسيم المعايير التي اقترحت لتقييم المشاريع إلى:

-معايير التقييم التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

- معايير التقييم التي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

وتوجد مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها قبل البدء في عملية التقييم[1]:

1- يفترض أن المشاريع الاستثمارية عديمة المخاطرة تماما، كما يمكن أن تأخذ قيما متوسطة.

2- يجب تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس صافي المنافع النقدية (صافي التدفقات النقدية) بعد الضريبة.

3- أن النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع، كما تتحقق العائدات أو المنافع في نهاية كل سنة. وكل مشروع استثماري يكون ذات طبيعة تقليدية بمعنى أنها توجد فترة واحدة أو أكثر للإنفاق الاستثماري تتبع بفترة واحدة أو أكثر من العائدات النقدية الموجبة. أما المشاريع غير التقليدية التي تتداخل فيها فترة الإنفاق الاستثماري مع فترات التدفقات النقدية الموجبة في هذا مجالها.

المطلب الأول:المعايير التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

وهي تعتبر من الطرق التقليدية في عملية التقييم، وهي تنقسم إلى معيار فترة الاسترداد ومعيار العائد المتوسط:

[1] محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن،2010، ص285.

الفرع الأول: معيار فترة الاسترداد

يعد هذا المعيار أحد المعايير البسيطة التي غالبا ما تستخدم لقياس القيمة الاقتصادية لمشروع استثماري معين وهذا الذي سوف نتعرف عليه:

1- المفهوم والحساب:

أ- المفهوم:يقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المستثمر أمواله من خلال صافي التدفقات النقدية السنوية، المتتابعة الحدوث من المشروع الاستثماري والاسترداد هنا بالطبع للتكاليف الاستثمارية أو ما يطلق عليه الاستثمار المبدئي:[1]

ويصطلح على فترة الاسترداد بالرمز" DR "

ب- طريقة الحساب:

وهناك أكثر من طريقة لحساب فترة الاسترداد[2]:

- في حالة كون التدفقات السنوية متساوية فإن:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

- أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية الصافية فيتم إيجاد متوسط صافي التدفقات النقدية من خلال العلاقة التالية: مجموع التدفقات الصافية السنوية / عمر المشروع

وطبقا لهذا المعيار فإن المشروع الأفضل هو الذي يتمتع بفترة استرداد قصيرة

كما أن معيار فترة الاسترداد يحقق مقياسين هما[3]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص279.

[2] طلال كداوي، **إدارة الجدوى الاقتصادية**، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002، ص98.

[3]Jacques Mercerin, Gérard Ausset investissement financement, Société d'édition et de diffusion pour la formation, paris, 1993, p 67.

- مقياس للاختيار والتصفية: وذلك بين مشروعين متنافسين حيث تبقي على المشروع الذي تكون فترة استرداده قصيرة.

- مقياس للإلغاء والرفض: حيث يلغي كل مشروع تكون فترة استرداده كبيرة، قياسا بالمدة المحددة من قبل المستثمر.

2- مزايا وعيوب معيار فترة الاسترداد:

أ- المزايا:

تتلخص مزايا استخدام معيار فترة الاسترداد كمعيار للمفاضلة في النقاط التالية[1]:

- سهولة حسابه، وهذه الطريقة مفضلة لدى جهات التمويل، لإن الممول يهمه استرداد أمواله بأقصر وقت ممكن، وبالتالي فهي بمثابة مؤشر أولي.
- معيار فترة الاسترداد يعطي مؤشر مبدئي وسريع عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة.
- يحدد معيار فترة الاسترداد مستوى السيولة المتدفق للمشروع في كل سنة من سنوات تشغيله.
- يستخدم في المفاضلة بين المشاريع التي تخضع لتغيرات تكنولوجية سريعة.

ب- العيوب:

تعرض معيار فترة الاسترداد للعديد من الانتقادات التي أبرزت الكثير من عيوبه لعل من أهمها:

- لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فالتدفقات يتم إضافتها بدون خصمهاوبالتالي فهي تتعارض مع المبدأ الأساسي في التحليل المالي والذي يؤكد على أن التدفقات عبر فترات زمنية مختلفة يجب مقارنتها ببعضها بعد أن يتم خصمها بسعر مناسب[2].

- هذه الطريقة تتجاهل المكاسب النقدية التي تتحقق بعد فترة الاسترداد مما يترتب عنها قرارات الاستمارات خاطئة[3].

---

[1] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، ص142.

[2] محمد فريد الصحن، **دراسات جدوى المشروع، بدون ط، الدار الجامعية**، مصر، 2005، ص213.

[3] عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط1، دار وائل للنشر، 2004، ص126.

- إن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار فترة حياة المشروع، حيث أنه يتجاهل ماذا سيحصل بعد فترة الاسترداد، وفي الحقيقة فإن المشروع له فترة استرداد تعد 3 سنوات ويمكن أن تكون له فترة حياة 5 أو 10 سنوات، ومن الواضح أن القيمة الفعلية لمشروع معين تعتمد على فترة حياته التي من خلالها يستطيع تحقيق أرباح.

- يهتم معيار فترة الاسترداد بعنصر السيولة على حساب عنصر الربحية.

خلاصة القول أن معيار فترة الاسترداد لا تجمع برقم واحد جميع مكونات عائدية المشروع، إذ أنه لا يكمن استخدامه كمعيار متكامل لاختيار المشروع الاستثماري بل أن يكون معيارا ثانويا.

الفرع الثاني: معيار معدل العائد المتوسط

سوف نتعرف على هذا المعيار أكثر من خلال التعرف على المفهوم وطريقة الحساب وأهم مزايا وعيوبه فيما يلي:

1- المفهوم والحساب:

أ- المفهوم: يسمى هذا المعيار بمعدل العائد المحاسبي لأنه يعتمد على نتائج الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية، وبالتالي فهو عبارة عن النسبة المئوية بين العائد السنوي(متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية وبعد خصم الاهتلاك و الضريبة، أو النسبة بين متوسط العائد السنوي إلى التكاليف الاستثمارية الأولية (دون الأخذ بعين الاعتبار الاهتلاك والضريبة)[1].

ويصطلح لمعيار معدل العائد المتوسط بالرمز"TRM"

ب- طريقة الحساب:

هناك طريقتان لحساب معدل العائد المتوسط.

ط1: يتم احتساب معدل العائد المتوسط دون النظر إلى الضريبة والاهتلاك والقيمة المتبقية للمشروع،

أي يتم النظر إلى التدفقات النقدية كما هي.

[1]عبد الوهاب مطر الداهري، **تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية**، بدون ط، دار الحكمة، بغداد، العراق، 1991، ص114.

ولذلك يوجد أسلوبين لاحتسابه على أساس هذه الطريقة[1]:

الأسلوب الأول:

$$\text{معدل العائد المتوسط} = \frac{\text{متوسط العائد السنوي}}{\text{متوسط الكلفة الأولية للاستثمار}} \times 100$$

الأسلوب الثاني: يتم التعامل مع متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية:

متوسط التكاليف الاستثمارية =التكلفة الاستثمارية الأولية / 2

$$\text{وعليه معدل العائد المتوسط} = \frac{\text{متوسط صافي الربح السنوي}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار المبدئي}}$$

ط2: هذه الطريقة أكثر شيوعا حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الاهتلاك والضريبة والقيمة المتبقية للاستثمار في حالة وجودها، وذلك وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{متوسط معدل العائد المتوسط} = \frac{\text{متوسط صافي الربح المحاسبي بعد خصم الضرائب والاهتلاك}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$$

وتتم المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية بناء على متوسط معدل العائد حيث نختار المشروع الذي يعطي أعلى متوسط للعائد إذا كان أمامنا أكثر من مشروع واحد.

أما إذا كان أمامنا مشروع واحد فقط فيتم مقارنة متوسط معدل العائد المتوسط بعائد الفرصة البديلة سواء كان سعر الفائدة السائد بالسوق أو كلفة الحصول على الأموال أو أي معدل يقرره المشروع.

2- مزايا وعيوب معيار معدل العائد المتوسط:

أ- المزايا:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص145.

تتلخص أهم مزايا هذا المعيار في[1]:

- يتميز هذا المعيار بسهولة الفهم والحساب.
- يأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار وهذا ما أهمله معيار فترة الاسترداد.
- يفيد هذا المعيار في تقييم أداء المشروع الاستثماري من خلال العائد السنوي على الوحدة من رأس المال المستثمر فيما يطلق عليه إنتاجية رأس المال مقارنة بتكلفة الوحدة من رأس المال المستثمر وقدرة المشروع على توفير مصادر للتمويل حيث يعتبر المعدل المرتفع من العائد السنوي دليلا على القدرة الإرادية للمشروع التي تبنى عليها قرارات التمويل عادة.

ب- العيوب:

ويؤخذ على هذا المعيار العيوب التالية:

- يتجاهل هذا المعيار زمن تحقيق الأرباح، أو ما يسمى بالقيمة الزمنية للنقود... حيث تفترض تساوي قيمة القوة الشرائية للوحدة خلال العمر الافتراضي للأصل.

- هذه الطريقة تفترض تساوي قيمة صافي الربح في جميع السنوات المتعلقة بالعمر الإنتاجي للأصل، وقد لا يحدث هذا باستمرار، حيث أنه من الممكن أن يتحمل الأصل مصروفات معينة في سنة ما، قد لا تتكرر في سنوات أخرى، فإذا تم حساب تلك المصروفات ضمن السنة التي اعتبرت أساسا في قياس متوسط صافي الربح.فإن النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها في حساب معدل العائد المتوسط قد لا تكون سليمة.

- هذه الطريقة تقوم على أساس النموذج المحاسبي الذي يعتمد على المتوسطات السنوية للأرباح، والتي تعد على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي. ولذلك فإن المشروع الاستثماري ذو الربحية المبدئية المنخفضة والربحية المستقبلية المرتفعة قد يكون له نفس متوسط الأرباح لمشروع آخر ذو ربحية مبدئية مرتفعة وذو ربحية مستقبلية منخفضة وهي بذلك تتجاهل التدفقات النقدية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص289.

[2] حامد العربي الخضيري، **تقييم الاستثمارات**، بدون ط، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2000، ص 109.

- مهما كان الشكل الذي استخدمه هذا المعيار فإنه لا يسمح بالوصول إلى استنتاج أن العائد المتحصل هو سالب أو منخفض جدا[1].

- في حالات أخرى من المتعذر عمليا الوصول إلى استنتاج محدد وخاصة في المقارنة بين مشروعين اعتمادا على معدل العائد أو سلسلة من متوسط العائد لبعض سنوات عمر المشروع.

المطلب الثاني:المعايير التي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

لقد رأينا في النقطة السابقة أنه من العيوب الأساسية للمعيارين السابقين هو إهمال للقيمة الزمنية للنقود، أما ماسنتطرق له في هذا المطلب الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

الفرع الأول: معيار القيمة الحالية الصافية

جاء هذا المعيار ليعالج أهم عيوب المعيارين السابقين للتقييم وهما معيار فترة الاسترداد ومعيار معدل العائد المتوسط على رأس المال المستثمر، حيث يأخذ معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التغير في قيمة الزمنية للنقود في الاعتبار ومن ثم ينظر إلى فترة حياة المشروع ككل.

1-المفهوم والحساب:

أ- المفهوم:ويعرف معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع على أنه عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تستحق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار في بداية حياة المشروع[2].

ويتحدد صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري بطرح القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.

ويصطلح لمعيار صافي القيمة الحالية بالرمز:VAN

[1]عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص290.

وعلى ذلك فإن تقييم المشروع الاستثماري طبقا لطريقة صافي القيمة الحالية يتطلب توافر البيانات الآتية عن كل مشروع[1]:

- مقدار التدفقات النقدية الخارجة(التكاليف) وتواريخ تحققها.

- مقدار التدفقات النقدية الداخلة(صافي الإيرادات السنوية) وتواريخ تحققها.

- العمر الاقتصادي للمشروع.

- معدل الخصم المناسب الذي يستخدم في خصم التدفقات النقدية.

وإذا تم توفير هذه البيانات عن المشروع الاستثماري يمكن حساب صافي القيمة الحالية للمشروع بإتباع الخطوات التالية:

- يتم حساب القيمة الحالية لكل تدفق نقدي(مع مراعاة أن الإيرادات تمثل تدفقات موجبة والتكاليف تمثل تدفقات نقدية سالبة.

- يتم تجميع التدفقات النقدية للمشروع (وذلك مع مراعاة طرح التدفقات النقدية السالبة من التدفقات الموجبة).

في هذا نكون أمام ثلاث حالات هي:

- إذا كانت نتيجة التقييم الحصول على صافي قيمة حالية موجبة فإن هذا يعني أن المشروع يعتبر مقبولا من الناحية الاقتصادية.

- أما إذا كانت تساوي صفرا فإن هذا يعني أن المشروع يقتصر على مجرد تغطية تكاليف وتكلفة رأس المال المستثمر فيه.

- وإذا كانت النتيجة سالبة فإن هذا يعني أن المشروع غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

إن استعمال VAN كمعيار للمفاضلة عند تقييم المشاريع الاستثمارية تواجهه عدة حالات[2]:

---

[1] أحمد فريد مصطفى، **دراسات جدوى المشروع**، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بيني صاف**، مرجع سبق ذكره،ص 147.

حالة اقتراح مشروع واحد، فيقبل إذا كانت القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر أي(موجبة)، ويرفض في الحالة العكسية أي عندما تكون أصغر من الصفر(سالبة).

وعند المفاضلة بين العديد من البدائل نلجأ في هذه الحالة إلى اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة حالية صافية ولكن بشرط أن يكون هناك تعادل لرؤوس الأموال المستثمرة في كل مشروع.

أما في حالة اختلاف لرؤوس الأموال المستثمرة بين المشاريع الاستثمارية المعروضة للمفاضلة فإنه يلجأ إلى استخدام مؤشرا آخر هو دليل الربحية الذي سنتطرق له فيما بعد.

ب- طريقة الحساب:

ويتحدد معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية حسب المعادلة التالية:

صافي القيمة الحالية الصافية = إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية – الاستثمار المبدئي.

ويتم حسابه كذلك بطرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة للحصول على صافي التدفقات النقدية ويتم خصم صافي التدفقات النقدية بسعر خصم معين ثم يطرح صافي التدفقات النقدية من الاستثمار المبدئي.

ويمكن التعبير عنها رياضيا في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية كما يلي[1]:

$$VAN= CFN\frac{1-(1+t)^{-n}}{t} -I_0$$

حيث:

CFN: التدفقات النقدية الصافية.

t: معدل الخصم

n: عدد السنوات

I_0: الاستثمار المبدئي

[1] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص 157.

VAN: معيار صافي القيمة الحالية

2- مزايا وعيوب معيار صافي القيمة الحالية

أ-المزايا:

تتلخص أهم مزايا معيار صافي القيمة الحالية في:

- تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق التي اقترحت لتقييم المشاريع الاستثمارية فهي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود[1].

- تأخذ في الحسبان عند تقييم المشروع جميع الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالمشروع.

- يفضل استخدامه عندما تكون التدفقات النقدية الداخلة تتراوح ما بين تدفقات نقدية موجبة وأخرى سالبة.

- يلخص هذا المعيار البيانات الرئيسية التي تعتبر مؤشرا لقياس ربحية المشروع الاستثماري.

- يعكس هذا المعيار قيمة البدائل الاستثمارية وذلك باستخدام سعر الخصم الذي يمثل تكلفة رأس المال أو تكلفة الأموال[2].

ب- العيوب:

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المعيار ما يلي:

- صعوبة كيفية تحديد معدل الخصم الملائم الذي يتم بموجبه خصم صافي التدفقات النقدية[3].

- لا يعطي هذا المعيار ترتيبا سليما للمشاريع الاستثمارية في حالة اختلاف قيمة الاستثمار أو عمر المشروع.

- هذا المعيار لا يفيد كثيرا في التعرف على إنتاجية الوحدة النقدية الواحدة من تكلفة الاستثمار، وإنما يعطينا القيمة المطلقة للدخل الصافي للمشروع خلال سنوات التشغيل، وبالتالي يعادل المشروع

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله، **دراسات الجدوى ومعايير الاستثمار**، بدون ط، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر،2004، ص87.

[2] حامد العربي الخضيري، **تقييم الاستثمارات**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] أحمد رمضان نعمة الله، نفس المرجع السابق، ص88.

الاستثماري تكلفته الاستثمارية 2 مليون ون على حد سواء مع مشروع استثماري تكلفته الاستثمارية 10 مليون ون، وهذه المعضلة يساعد في حلها المعياران القادمان هما معيار معدل العائد الداخلي ومعيار دليل الربحية كما سنرى في التقييم التالي مباشرة.

- اعتماد معيار القيمة الحالية الصافية على سعر الخصم يفاقم من مشكلة المخاطرة في تقييم المشروعات الاستثمارية لأن هذا المعيار يضيف متغيرا جديدا قابلا لاحتمالات التغير أي الدخول في مخاطر عدم التأكد خاصة إذا اعتمد في تقدير سعر الخصم على التقدير الشخصي للمستثمر في غياب سوق مال متكاملة البنية تسود المنافسة الكاملة فيها.

- يتجاهل هذا المعيار عوامل عدم التأكد وما يرتبط بها من مخاطر لها أثرها على قيمة المشروع الاستثماري[1].

ولعل تلك الانتقادات والعيوب لا تنقص من أهمية هذا المعيار ولكنها تشير إلى الاعتماد عليه وحده ليس كافيا وهو ما يشجعنا نستكمل التحليل فيما يتعلق بمعايير التقييم للمشاريع الاستثمارية بإيضاح أبعاد معياري معدل العائد الداخلي ومعيار دليل الربحية.

الفرع الثاني: معدل العائد الداخلي

يستخدم هذا المعيار مفاهيم القيمة الحالية وسوف نتعرف على هذا:

1- المفهوم والحساب:

أ-المفهوم: هو ذلك المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع تساوي صفرا، وبموجب هذا المعيار فإن المشروع أو البديل الذي يتم اختياره هو الذي يحصل على أعلى معدل عائد داخلي وكذلك أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق أو الذي يستطيع المستثمر دفعه.

كما يعرف أيضا بأنه معدل الخصم الذي عنده تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة.أي تتساوى القيمة الحالية لما يعطيه المشروع مع القيمة الحالية لرأس المال

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص293.

المستثمر، وبالتالي فإن المعدل لا يجب أن يقل عن تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار[1].

ويصطلح على معيار معدل العائد الداخلي بالرمز:TRI

عندما يريد الاختيار بين عدة مشاريع عير متجانسة (وبالأخص بين عدة بدائل لنفس المشروع) فإن معيار العائد الداخلي لا يعتبر كافيا إذ لا يكفي في الواقع لإثبات أن العديد من المشاريع هي مربحة بل يستوجب تحديد الأفضل لذلك.

ب- طريقة الحساب:

أما كيفية حساب معدل العائد الداخلي، فإن ذلك يعتمد على إتباع الخطوات متعددة ومتسلسلة كما يلي[2]:

- نعتمد ابتداء على حساب صافي القيمة الحالية الموجبة القائمة على معدل خصم معين.

- نستخدم معدل خصم أعلى لحساب صافي القيمة حالية موجبة وقريبة من الصفر.

- نحاول مرة أخرى رفع معدل الخصم لنحصل على قيمة حالية صافية سالبة ولكنها قريبة من الصفر.

كما يمكن الوصول إلى هذا المعدل بالاسترشاد بمعدل تكلفة الأموال، وتوظيف طريقة التجربة والخطأ.

أويتم استخدام معدلات أعلى مادام إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية أكبر من القيمة الحالية للإنفاق الاستثماري، وإذا ما استخدم معدل معين وتبين عنده تساوي كل من القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية والقيمة الحالية للإنفاق الاستثماري، فإن هذا المعدل يعبر عن معدل العائد الداخلي.

وفي معظم الحالات تعتمد هذه الطريقة على الوصول إلى سعرين للخصم فينتج عن أحدهما صافي قيمة حالية موجبة وينتج عن الآخر صافي قيمة حالية سالبة، وللوصول إلى معدل العائد الداخلي بصورة أكثر دقة يمكن استخدام معادلة استكمال رياضي لتحديد سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية مساوية للصفر من خلال الصيغة التالية[3]:

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية وتطبيقية: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط1، دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، 2003، ص، ص 199،200.

[2] عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص138.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص309.

معدل العائد الداخلي =

صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى X (الفرق بين السعرين)

سعر الخصم الأدنى + ———————————————————

المجموع المطلق لصافي القيمة الحالية عند سعر الخصم

وكذلك يمكن استخدام الصيغة التالية:

معدل العائد الداخلي =

الفرق بين سعر الخصم الأعلى والأدنى (صافي القيمة عند سعر الخصم)

سعر الخصم الأدنى+ ———————————————————

(صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى -صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى)

وأيضا يمكن أن نستخدم الصيغة التالية[1]:

$$TRI = Ii + \frac{PV(i2 - i1)}{PV - NV}$$

حيث:

TRI: معدل العائد الداخلي

PV: القيمة الحالية الصافية الموجبة عند معدل الخصم الأصغر(i_1)

NV:القيمة الحالية الصافية السالبة عند معدل الخصم الأكبر(i_2)

$i1$: معدل الخصم الأصغر التي تكون عنده القيمة الحالية الصافية موجبة

$i2$: معدل الخصم الأكبر التي تكون عنده القيمة الحالية الصافية سالبة

[1]عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص138.

وبالبحث في جداول القيمة الحالية للتدفقات السنوية أمام عدد السنوات (ن) والتي تمثل عمر المشروع عن الرقم الذي يطابق ويقترب من معدل القيمة الحالية، يتم تحديد سعر الخصم الذي يحقق هذا الرقم الذي يعبر في هذه الحالة عن معدل العائد الداخلي.

2- مزايا وعيوب معيار العائد الداخلي:

أ- المزايا:

ينطوي معيار العائد على العديد من المزايا الذي تجعله تقريبا المعيار الذي تتوافر فيه الخصائص الأساسية الواجب أن يتضمنها معيار التقييم السليم، حيث تتوافر المزايا التالية في[1]:

- أن هذا المعيار يتميز بالموضوعية إلى أبعد الحدود وبالتالي يعتبر مقياسا دقيقا للربحية ويعبر بوضوح عن القوة الإرادية للمشروع الاستثماري.

- يمكن استخدامه بدرجة عالية من الاطمئنان في ترتيب المشروعات من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية.

- يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود ومن ثم يساعد على تحديد فاعلية المشروع الاستثماري وقيمته الاقتصادية.

- يعبر عن ربحية المشروع الاستثماري كنسبة مئوية، مما يتيح إمكانية المتابعة ومقارنة التنفيذ الفعلي بالتقديرات المحسوبة.

- يعكس مدى المخاطرة التي يتعرض لها المشروع من خلال حساب مدى الفرق بين العائد الداخلي وتكلفة رأس المال.

- يتفادى مشكلة اختيار سعر الخصم الملائم الذي يخصم به صافي التدفقات النقدية السنوية للوصول إلى صافي القيمة الحالية والتي يعاني منها مثلا معيار صافي القيمة الحالية.

ب- العيوب:

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المعيار ما يلي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص314.

- انعكاس عدم انتظام القيم الصافية للتدفقات النقدية المخصومة من حيث إشارتها الموجبة أو السالبة على المعدل الأكثر اعتمادا في حسابات المشروع.

- صعوبة الاعتماد على المعدل المتولد كمعيار وحيد للمفاضلة بين البدائل المتعددة، خاصة وقد تظهر عنه معدلات بما ينشأ ارتباكا عند صنع القرار.

- يعتمد هذا المعيار على معالجات حسابية لا تتطلبها المعايير الأخرى[1].

- يتطلب بذل جهدا كبيرا في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية عبر المشروع إلا إن هذا العيب ينعدم في ظل استخدام الحاسبات الآلية.

- يفترض أن التدفقات النقدية الداخلة سيعاد استثمارها بمعدل يساوي معدل العائد الداخلي وهذا ما يصعب تحقيقه في ظل اعتبارات عدم التأكد، ومن ثم يلاحظ على هذا المعيار أنه لا يعالج مشكلة الخطر أو المخاطرة وظروف عدم التأكد، إلا أنه يمكن علاج ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتراح الاستثماري له معدل عائد معين بغض النظر عما إذا كانت مكاسبه النقدية سيعاد استثمارها أم لا.ولذلك فإن مجال هذا الانتقاد يكون محدودا في الواقع العملي.

- عندما تكون هناك حالة محدودية الموارد الاستثمارية فإن معيار معدل العائد الداخلي يكون أقل جودة في اختيار المشروعات الاستثمارية مقارنة بمعيار دليل الربحية ولكنه يتفوق على معيار صافي

القيمة الحالية في اختيار المشروعات الاستثمارية في حالة محدودية الموارد الاستثمارية[2].

الفرع الثالث: معيار دليل الربحية

توجد عدة صور لمعيار دليل الربحية ولكن سوف نتطرق إلى الصورة الأكثر شيوعا من خلال التطرق إلى المفهوم وطريقة الحساب ومزاياه وعيوبه:

1- المفهوم والحساب:

أ-المفهوم:يطلق عليه أيضا معدل العائد على التكلفة ويعتبر من الطرق المهمة المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية، وهو مؤشر المنفعة إلى التكلفة، ويتحدد دليل الربحية بكونه المؤشر الناتج عن

[1]هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2004، ص131.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص315.

قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة (المنافع) على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة(تكلفة الاستثمار الأولي) وعادة ما يستخدم هذا المؤشر عندما تكون المشاريع الاستثمارية متباينة من حيث قيمة الاستثمار الأولي[1].

ويصطلح على معيار دليل الربحية بالرمز IP

ونتيجة هذه القسمة إما أن تكون = واحد صحيح أو أكبر من الواحد الصحيح أو أقل من الواحد الصحيح[2].

فإذا كان دليل الربحية >1 فهذا يعني أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع أكبر من التكلفة الأولية له مما يعني أن المشروع مربح.

أما إذا كان دليل الربحية <1 فهذا يعني أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع أقل من التكلفة المبدئية له مما يعني أن المشروع غير مربح.

أما إذا كان دليل الربحية =1 فهذا يعني تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع مع التكلفة المبدئية له، وبالتالي فإن هذا المشروع(الاقتراح الاستثماري) لا ينتج عنه أرباحا ويعتبر هذا الاقتراح حديا وعلى الإدارة أن تقبله أو ترفضه وذلك في ضوء الاعتبارات غير المالية، وبصفة عامة كلما زادت قيمة دليل الربحية كلما زادت جاذبية الاقتراح الاستثماري، ومن الملاحظ أن دليل الربحية يقيس العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة مئوية بدلا من قيمة مطلقة كما هو الحال في معيار صافي القيمة الحالية.

وقاعدة القرارفي معيار دليل الربحية هي قبول المشروع الذي تكون دليل ربحيته أكبر من الواحد الصحيح أما في حالة وجود أكثر من اقتراح استثماري فيتم ترتيب الاقتراحات بحسب دليل ربحيتها من الأعلى إلى الأدنى، ويتم الاختيار بينها إذا كانت هذه المشاريع غير متحالفة.

ب-طريقة الحساب:

ويتم حساب دليل الربحية بالمعادلة التالية:

---

[1] حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1998، ص260.

[2] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 158،159.

القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتولدة عن الاقتراح الاستثماري

دليل الربحية= ——————————————————————

التكلفة الأولية للاقتراح الاستثماري

ويمكن استخدام أيضا هذه العلاقة:

$$IP= CFN\frac{1-(1+t)^{-n}}{t}/ I_0$$

2- مزايا وعيوب معيار دليل الربحية:

أ- المزايا:

تتلخص مزايا معيار دليل الربحية في النقاط التالية[1]:

- يعكس هذا المعيار فعالية وإنتاجية الاستثمار حيث يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال المستثمر، لذلك فإن هذا المعيار يعتبر مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشروع ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات المبدئية تشكل وزنا هاما في هذا المعيار ومن ثم نجد لو أن المشروعين تجرى المفاضلة بينهما يمكن أن يعطيا قيمتين متماثلتين إذا استخدمنا معيار القيمة الحالية الصافية بينما يختلفان عند تقييمهما حسب معيار دليل الربحية.

ومن هنا يظهر قيمة معيار دليل الربحية في تفضيل أحد البديلين وهو في هذه الحالة البديل"أ" بينما لم يحسم ذلك معيار صافي القيمة الحالية ويفيد معيار دليل الربحية في محدودية الموارد الاستثمارية التي يمكن أن تواجه صانع القرار الاستثماري.

- غالبا ما يستخدم معيار دليل الربحية كمعيار مرجح لمعيار صافي القيمة الحالية بغرض ترتيب المشاريع الاستثمارية التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة، حيث يتم اختيار المشروع صاحب أعلى دليل ربحية وخاصة في اختلاف المشاريع الاستثمارية من حيث حجم الاستثمار المبدئي وعمر المشروع.

- يراعي دليل الربحية القيمة الزمنية للنقود وذلك عند خصم التدفقات النقدية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 303، 304.

- يساعد معيار دليل الربحية على ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية والتي لها جدوى اقتصادية بمعنى أن البديل الذي يكون دليل ربحيته أكبر من بقية البدائل الأخرى يكون هو الأفضل.

ب-العيوب:

يعاب على استخدام معيار دليل الربحية في[1]:

- لا يعالج مشكلة المخاطرة وعدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

- يعتمد تطبيقه على تحديد معدل خصم مناسب لخصم التدفقات النقدية وهذا يعني أن الخطأ في تقدير هذا المعدل سيكون له أثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

وعلى الرغم من هذه العيوب فإن معيار دليل الربحية هو من المعايير الهامة الفاصلة والمرجحة إلى حد كبير لأفضلية مشروع استثماري على الآخر وخاصة إذا اقترن بمعايير أخرى.

وسوف نقدم المعايير الثلاثة السابقة التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية نفس الدلالة عما إذا كان مشروع استثماري معين يقبل أو يرفض. وتتلخص قواعد القبول أو الرفض فيما يلي[2]:

معايير التقييم		قبول		رفض
VAN	<	صفر	>	صفر
TRI	<	تكلفة رأس المال	>	تكلفة رأس المال
IP	<	1	>	1

أما إذا كانت قيمة VAN= صفر، TRI = تكلفة رأس المال، IP= 1 فإن قيمة المشروع الاستثماريللمستثمر سوف تكون إما موجبة أو سالبة. وهذا سوف يجعل المستثمر غير متحيز للمشروع.

والاتساق بينVAN، TRI، IP، فيقبول أو رفض المشاريع الاستثمارية يكون نتيجة العلاقات التاليةبين المعايير الثلاثة.

---

[1] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2]محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص، ص325،324

- إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من تكلفة رأس المال، فإن القيمة الحالية الصافية سوف تكون دائما موجبة، ودليل الربحية سوف يكون دائما أكبر من واحد.

- إذا كان معدل العائد الداخلي أقل من تكلفة رأس المال، فإن القيمة الحالية الصافية سوف تكون دائما سالبة، ودليل الربحية سوف تكون دائما أقل من واحد.

-إذا كان معدل العائد الداخلي مساويا لتكلفة رأس المال فإن القيمة الحالية الصافية سوف تكون دائما مساوية للصفر، ودليل الربحية سوف تكون دائما مساوية للواحد الصحيح.

التعليق على معايير التقييم المختلفة

لقد تناولنا بالشرح المفصل والتحليل لأساليب ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية فقد تطرقنا إلى مفهوم وطريقة الحساب ومزايا وعيوب كل معيار على حدا. فوجدنا أن كل معيار يوفر ويعطي لمتخذ القرار الاستثماري معلومات مهمة مختلفة عن المعلومات التي يوفرها المعيار الآخر. ونظرا لأهمية كل هذه المعايير ليس هناك ما يمنع بأن تأخذ جميعها في الحسبان أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، وفي ظل قرار معين قد يعطي وزنا نسبيا أعلى لأحد هذه المعايير مقارنة بغيره من المعايير الأخرى، بشرط أن لا ينطوي هذا على تجاهل للمعلومات التي توفرها المعايير الأخرى.

خاتمة الفصل

على ضوء ما طرح خلال الفصل قدمنا مختلف التعاريف المتعلقة بالمشروع الاستثماري إذ نجد أنه مهما تباينت واختلفت هذه التعاريف، فإنها تتفق على أن المشروع الاستثماري هو توظيف الأموال وتشغيلها من أجل الحصول على عائد أكبر في المستقبل، وهذا ما يجعله ذا أهمية كبيرة في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية فلا بد من تقييمها قبل الشروع في تنفيذها للتعرف على مدى ربحيتها، وذلك من خلال استعمال العديد من الطرق والمعايير الخاصة بعملية التقييم حسب المعلومات المتوفرة لدى القائم بعملية التقييم، حتى يقرر مدى نجاح المشروع في تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل الموارد المتاحة التي تتحصل عليها من مصادرمختلفة من بينها البنوك التجارية التي لاتقبل بتمويل المشروع إلا بعد التأكد من جدواه الاقتصادية وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
ماهية البنوك التجارية

تمهيد

عرفت اقتصاديات الدول تطورات عديدة، حيث تم فتح الباب أمام المستثمرين، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى رؤوس الأموال بظهور المشاريع الجديدة، ومن هنا أصبحت البنوك تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية للبلدان لا سيما البنوك التجارية من خلال تغلغلها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي عن طريق الوظائف التي تقوم بها، وهذا ما جعلها تتحول إلى شريك مالي واقتصادي فعال يسهر لتحقيق الأهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية والسيولة والضمان للمودعين خاصة بعد الانفتاح المالي أو ما يعرف بالعولمة المالية وما ينتج عنها من تغيرات كبيرة.

وتعد البنوك التجارية أحد المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، كما تعتبر البنوك المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال مع الطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة الودائع ومدخرات الأفراد ومنشآت الأعمال، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو للمستثمرين أو للمستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

ومن خلال ما سبق سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: وظائف وأنواع البنوك التجارية

المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية الذي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، فهو يلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات ويمثل البنك المكان الأمين لأموال الأفراد وودائعهم.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام التجار والمرابون والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين.

و منذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات، وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك يالنو، وفي عام 1906 أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية، وباستقراء في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع، اعتاد الأفراد قبولها وفاءا للمعاملات، وتحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها[1].

وهكذا انبثقت أول وظائف البنوك الأساسية وهي قبول الودائع، ولكن حين اتسع نطاق الارتباطات التجارية وتفاعلها مع التطورات الاقتصادية لاحظ الصيارفة والصياغ أن الذهب أو الأموال المودعة لديهم زادت في التراكم، وذلك لأن المودعين اعتمدوا على التعامل بالإيصالات في حين ابتكروا الذهب وباقي المعادن النفيسة، وهذا ما دفعهم إلى التفكير في استثمارها أو إقراضها إما كليا أو جزئيا مقابل فائدة، وبذلك تجلت الوظيفة الثانية للبنك وهي الإقراض، وبعد شيوع هذه التعاملات أي استعمال إيصالات لجأ الصيارفة والصياغ إلى وضع الودائع أو النقود وإصدارها من أجل استمرار عملية الإقراض، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك.

[1] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010، ص 63.

وهكذا انتقلت وتطورت الممارسات المالية، من صراف إلى بيت صيرفة ثم البنك، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة 1401م، ولعل أول بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1157م، بعد ذلك ظهر بنك أمستردام 1609.[1]

ثم بنك إنجلترا 1694م، وأول بنك مركزي حمل هذا الاسم هو بنك السويد عام 1668، وبنك فرنسا الذي أسس من طرف نابليون سنة 1800 م، ثم انتشرت البنوك في أمريكا وباقي أنحاء العالم، وأخذت الصورة المرئية لأعمال البنوك تتبلور وتأخذ معالمها إلى أن أصبحت ما هي عليه الآن.

المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنوك التجارية

لقد تعددت تعاريف فيما يتعلق بتحديد مفهوم البنوك التجارية، نظرا لتعدد جوانبها والخصائص التي يتميز بها البنك التجاري وفيما يلي أهم التعاريف التي تبرز مفهوم البنوك التجارية.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

من أهم المفاهيم التي قدمت للبنوك التجارية ما يلي:

1-التعريف اللغوي:

إن كلمة بنك كلمة غير عربية يقابلها بالإنجليزية"BANK" وبالفرنسيةBanque وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية Banco، والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون عند شراء أو بيع العملات المختلفة، والكلمة الأمثل في اللغة العربية هي مصرف، وهي مأخوذة من الصرف أي بيع النقد بالنقد[2].

2- التعريف الاقتصادي:

تتعدد التعاريف المتعلقة بالبنوك بتعدد القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد لآخر، لذا نجد صعوبة في إيجاد تعريف واضح وشامل لمصطلح البنوك وعليه يمكن أن نورد التعاريف الآتية:

[1] جميل سالم الزيدانيين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص 122.

[2] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، ط2، دار وائل، الأردن، 2000، ص 16.

تعريف1: البنك هو عبارة عن مؤسسة تتعامل بالنقود من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة، بها فيها منح التسهيلات البنكية لعملائها أو للغير والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط[1].

تعريف2: البنك التجاري هو مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات، ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها ولإفادة المجتمع منها عن طريق الاستثمار[2].

تعريف3: البنك هو مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف، وتأخذ شكل أقساط تأمين في شركات التأمين وشكل المدخرات في صناديق التوفير البريدية[3].

تعريف4: هو مؤسسة ائتمانية غير متخصصة والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في تلقي وجمع الودائع من المودعين (العائلات والمؤسسات والسلطات العمومية)ثم القيام باستخدام تلك الودائع في تقديم القروض قصيرة الأجل إلى الأفراد والمؤسسات، ومع التطور البنكي اتسعت العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، فلم تعد تقتصر على القيام بعمليات الائتمان القصير الأجل، حيث أصبحت تكلف الكثير من البلدان بالعديد من مهام بنوك الأعمال كتقديم الائتمان المتوسطة والطويل الأجل[4].

التعريف القانوني:

عرف المشرع الجزائري البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المنصوص عليها في المادتين 110 و113، وتتضمن هذه العمليات القرض ووضع إدارة ووسائل الدفع.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية من غيرها من البنوك الأخرى وهي كما يلي:

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية**، بدون ط، دار حنين، الأردن، 1996، ص 3

[2] زياد سليم رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 1997، ص 16.

[3] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[4] زينب عوض الله، أسامة محمد العولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بدون ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص، ص 99، 100.

- أنها أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليات، وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال.

- تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.

- تهدف هذه البنوك بشكل أساسي إلى تحقيق الرغبة في أنشطتها وفعالياتها المختلطة كما تسعى إلى تعزيز مركزها التنافسي في السوق البنكي.

- تواجه هذه البنوك متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير، وكذلك منحها للقروض قصيرة الأجل.

- تتصف كذلك البنوك بتعامل كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.

- تشكل الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر الأموال وتتضمن هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق[1].

- قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أي نقود مصرفية[2].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك التجارية

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على الأهمية البالغة التي تكتسبها البنوك التجارية وكذا الأهداف التي تسعى إليها.

الفرع الأول: أهداف البنك التجاري

تتميز البنوك التجارية بثلاث سمات أو أهداف هامة تميزها عن غيرها من المنشآت، وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نستعرض باختصار كل سمة من السمات أو الأهداف الثلاثة.

[1] فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، ط3، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص 14.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 36.

1- الربحية:

يتكون من الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها[1].

و إذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أ موال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار[2].

2- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مم قد يعرض البنك للإفلاس.

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

[2] محمد منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 11.

ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلا اضطر بنك انترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 تشرين الثاني لعام 1966م وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات، لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية[1].

3- الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، البنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري وتتمثل في:

أ- **الهدف الأول:** في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الربح كما ذكرنا سابقا.

ب- **الهدف الثاني،** يتمثل في تجنب التعرض في نقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه.

ج- الهدف الثالث: في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم[2].

الفرع الثاني: أهمية البنك التجاري

تلعب دورا هاما في الاقتصاد المعاصر بسبب حجم المدخرات المتوفرة لديها، وكذلك لأنها تلعب دور الوسيط المالي بين المودعين والمستثمرين وتقوم البنوك بتقديم الكثير من الخدمات البنكية المتنوعة مثل[3]:

- إصدار بطاقات ائتمان.

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلغربي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الجزء الأول، ط1 دار وائل، عمان، الأردن، 2002، ص13.

- تقديم الاستثمارات المالية والأدوات الاستثمارية المختلفة.

- منح الاعتمادات المستندية لتسهيل التبادل التجاري بين أفراد الدول المختلفة.

- تكمن كذلك أهمية البنوك في تأثيرها الكبير على المتغيرات الاقتصادية كمايلي :

سعر الفائدة التي تؤثر بدورها بدرجة عالية على سلوك الفرد الاقتصادية (الموردين والمستثمرين)، والسؤال الذي يطرح نفسه عند ارتفاع سعر الفائدة، هل يؤثر ذلك على معدل البطالة مستقبلا؟.

كثيرا من الأفراد لا يدركون هذه الأهمية التي تخص الدور الذي تلعبه البنوك المركزية وكذلك للبنوك التجارية رغم أن معظم قرارات هؤلاء الأفراد الاقتصادية تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يحدث من سياسات داخل هذه المؤسسات المالية العامة.

حيث يتم تحديد كمية عرض النقد عن طريق البنوك المركزية بينما تلعب البنوك التجارية دورا هاما في توليد الائتمان.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي ووظائف وأنواع البنوك التجارية

تبرز أهمية البنوك من خلال توسيع نشاطها وتعدد أنواعها وكذا الوظائف التي تقوم بها، لذا سنحاول في هذا المبحث عرض الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية، والأنشطة التي تقوم بها كون أنها تقوم بعدة وظائف، وإبراز أنواعها.

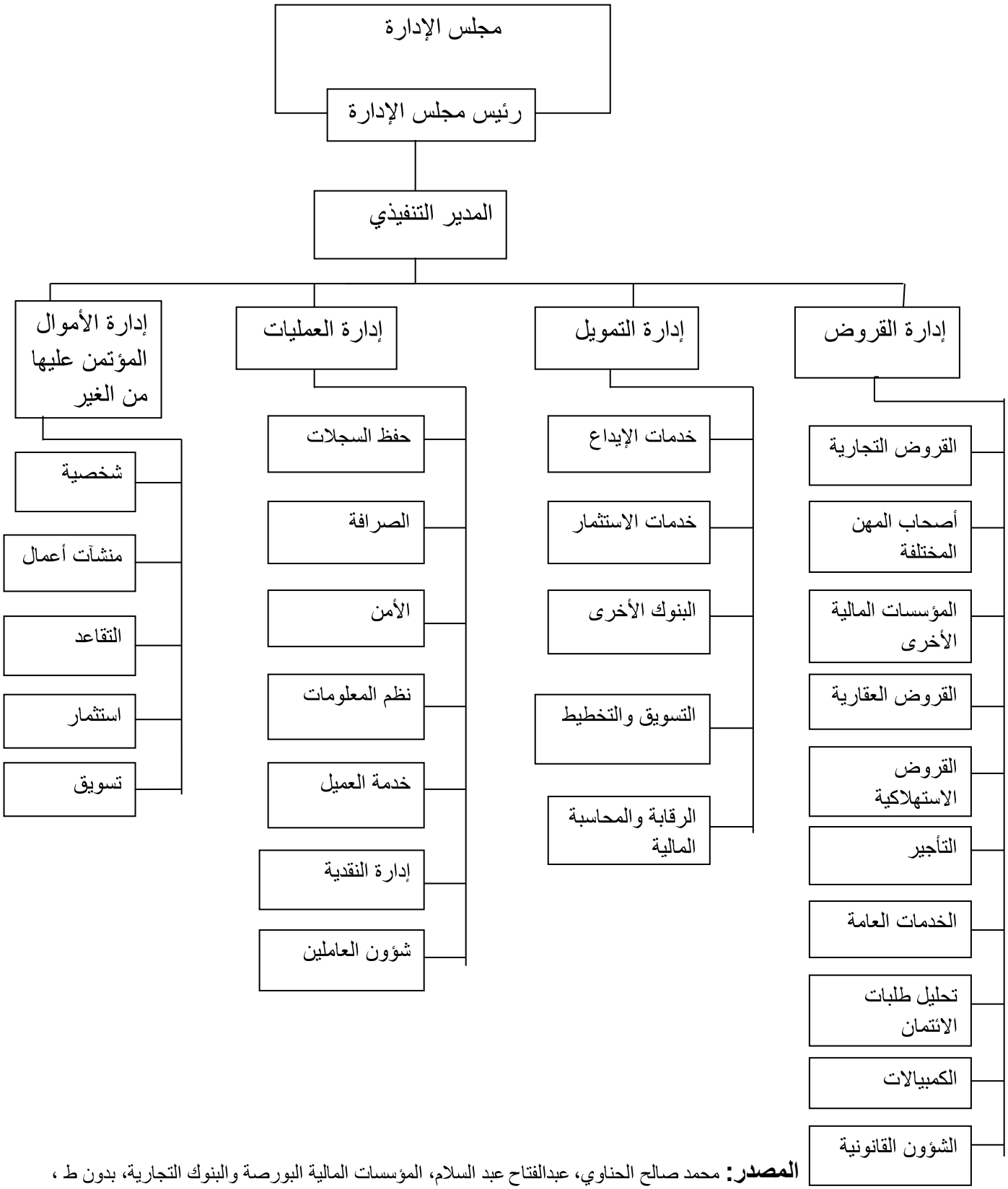
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي وتحليله للبنوك التجارية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك. بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه. ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك كبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإدارات التي قد يتضمنها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات.

وهو ما يوضحه الشكل رقم (02-1).

الشكل رقم: (02-1): يمثل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية



المصدر: محمد صالح الحناوي، عبدالفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، بدون ط ، الدارالجامعية، ، مصر، ص218،2000 .

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي

والذي يظهر فيه مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما أن من حقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على تنظيم ككل. ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات الخاصة بالبنك، كما يحدد الإدارات المسئولة عن تنفيذ السياسات وأيضا يراقب أدائها.

أما المدير التنفيذي فيفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة للرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة، وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام ووظائف هذه الإدارة. وتتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربع إدارات: إدارة القروض والائتمان، وإدارة التمويل، وإدارة العمليات، وإدارة الأموال المؤتمن عليها من طرف الغير، حيث تركز الإدارتان الأولى والثانية على مصادر واستخدامات الأموال في البنوك، أما الإدارة الثالثة والرابعة فتختصان بإدارة شؤون البنك والعمليات الداخلية والموارد البشرية والأموال المؤتمن عليها لدى البنك وفيما يلي عرض لهذه الإدارات الأربع والأقسام التي تحتوي عليها كل منهم[1]:

1- إدارة القروض:

تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض. وبالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض. فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة، وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة، وقسم لقروض المؤسسات المالية، وقسم لقروض شركات التأمين، وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار وسماسرة الأوراق المالية. كما أن هناك أقسام بالبنوك الكبيرة الحجم لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء، وكذلك قسم للتأجير. وبالنسبة للبنوك التي يكون لها تعاملات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو للحسابات الخارجية.

كما تتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان، وقسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة. وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عمليات منح الائتمان والتأكد من إذعان البنك للتشريعات والقوانين.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، بدون ط، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص-ص 217-220.

2- إدارة التمويل:

ومهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض، فمعظم الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لأجل أو ادخارية، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستثمارية لهذه البنوك. كما تشتمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالاتجار في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو والتوسع في المستقبل، وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

3- إدارة العمليات:

وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يمتلكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل من الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء، بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظم المعلومات،وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبهم، كما تشمل هذه الإدارة على قسم للصرافة سواء صرافة آلية أو بشرية، وكذلك قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك، وأخيرا قسم إدارة النقدية والذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال.

4- إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك:

تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد أو منشآت الأعمال، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة الشؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل الأراضي والمباني، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.

وهكذا نرى أن البنوك التجارية من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها والوظائف التي تؤديها أصبحت مجالا خصبا للإدارة، حيث يقع على عاتق المديرين الآن إدارة هذه الوظائف بكفاءة، وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد وتوسع نشاطه عن ذي قبل.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تلعب البنوك دورا مهما وأساسيا في التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الأموال، هذا من خلال مجموعة الوظائف التي تقوم بها وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية في استثمار أموال العملاء

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية فيما يلي:

1- استقبال الودائع:

تتمثل الودائع النقدية عموما في النقود التي يتعهد بها الأفراد والهيئات إلى البنك حفاظا عليها من السرقة والضياع أو توظيفها.

وللبعد الزمني بين زمن الإيداع ولحظة السحب أهمية بالغة للمودع، إذ يسمح له هذا البعد بتحديد مردودية وديعته، والوديعة لا تعني تحويل الملكية إذ يبقى دائما للمودع الحق في امتلاكها عند لحظة سحبها، وتعتبر الودائع أهم موارد البنك التجاري ويتم توزيعها حسب آجال استحقاقها أو حسب النشاط الاقتصادي للمودعين، أو حسب قطاعات المودعين.

2- تقديم القروض:

هو عبارة عن رمز تسلسلي تقترن به معظم العمليات المالية في علاقة صاحبه مع البنك والحساب بتعريفه، هذا يخول لصاحبه فقط حق التعرف فيه ولا يحق لغيره ذلك إلا بأمر منه ويتجسد هذا الأمر في الإمضاء على وثيقة السحب والمتمثلة في الشيك.

3- الاعتمادات البنكية:

يقصد بالائتمان البنكي أو الاعتماد البنكي الثقة والتي تتمثل في قيام البنك بإقراض عميل أو بكفالته في دين عليه للغير، ولقد كانت البنوك فيما سبق تقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، لكن مع الوقت أصبحت تقدم قروض متوسطة وطويلة الأجل[1].

4-الخدمات البنكية الأخرى:

تتمثل هذه الخدمات البنكية تحديدا في تحصيل الأوراق التجارية وكذلك إيجار الخزائن الحديدية[2].

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية ودورها كأمناء استثمار:

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للبنوك التجارية، تقوم البنوك التجارية بدورها كأمناء استثمار، بأن تقوم هذه البنوك بإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة أموال العملاء وما يرتبط من ذلك بخدمات[3].

1- دور البنوك التجارية في إدارة أموال العملاء والخدمات المرتبطة:

إن البنوك تمتلك خبرة كبيرة في مجال إدارة الأموال واستثمارها وامتلاكها لإمكانيات مادية متنوعة ومتطورة، ونظرا لعدم توفر الوقت الكافي للعميل، وعدم قدرته على إدارة أمواله بنفسه سواء كان ذلك من ناحية الخبرة أو الإمكانيات المتاحة من تكنولوجيا، يتجه بعض العملاء إلى البنوك كأمناء استثمار لإدارة أموالهم حيث يكمن الدور الذي تلعبه.

2- إدارة أموال وممتلكات العاملين في الخارج:

يقوم البنك عادة كتأمين استثمار بتقديم خدمات للراغبين من العاملين في الخارج، ونظرا لأنهم يحتاجون إلى من يساعدهم في إدارة شؤونهم المالية كتسديد إيجار سكناهم أو دفع ما عليهم من مستحقات كالضرائب أو فواتير الهاتف، المياه...الخ. فإن البنك بوسعه أن يوفر لهم الكثير من الخدمات.

---

[1] توفيق بن الشيخ، **التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**(1980-2004)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2006، ص15.

[2] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، بدون ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص33.

[3] محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، بدون ط، دار أمين، مصر، 2002، ص، ص129، 130 .

3- إدارة أموال الصناديق الخيرية:

يكون دور البنك تأمين استثمار في هذا المجال إدارة وحماية أموال هذه الصناديق واستثمارها وجمع ريعها والدخل المحصل منها وتسليمه لذوي الشأن.

4- إدارة أموال صناديق ومدخرات ومعاشات العاملين:

تعرف هذه الصناديق بأنها عبارة عن نظام يتم بمقتضاه اشتراك العاملين وأصحاب المشروعات في صندوق أمانة استثماري تودع أمواله لدى أمين استثماري يكون مسؤولا عن إدارة استثمار أموالهم، ويتولى البنك توزيع عوائد هذا الاستثمار على المستحقين لقاء حصولهم على عمولة.

5- تقديم خدمات استشارية للعملاء:

تقوم البنوك أثناء قيامها بوظيفتها كأمناء استثمار بتقديم خدمات استشارية لبعض العملاء بناءا على اتفاق بينهم، حيث يطلب العميل من البنك بدراسة جدوى المشروعات التي يريد القيام بها وذلك مقابل تلقي البنك مبلغا لقاء هذه الخدمة[1].

6- تكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية:

إن عمليات البنوك بشأن الأوراق المالية تكمن أساسا في دور البنوك كعنصر رئيسي ومنشط لحركة السوق الأولي أين يتم تداول الأوراق المالية للمرة الأولى[2].

وفي نفس الوقت يتدخل البنك التجاري بعد تدخله في السوق الأولي في السوق الثانوي (البورصة) حيث يتدخل بائعا أو مشتريا للأوراق المالية المعروضة سواء لحسابه أو لحساب عملائه وتتكون حافظة الأوراق المالية من أ سهم والسندات.

ويمكن للبنوك أن تجري العمليات التالية لصالح الزبائن:

- شراء وبيع الأسهم بناءا على طلب الزبون.
- تشكيل المحفظة المالية لصالح الزبون دائما وتسييرها بالشكل الذي يحقق أفضل توظيف مالي ممكن.
- تقديم قروض بناءا على حصوله على أسهم وسندات.

[1] محمد توفيق سعودي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 129، 130.

[2] نفس المرجع ص131.

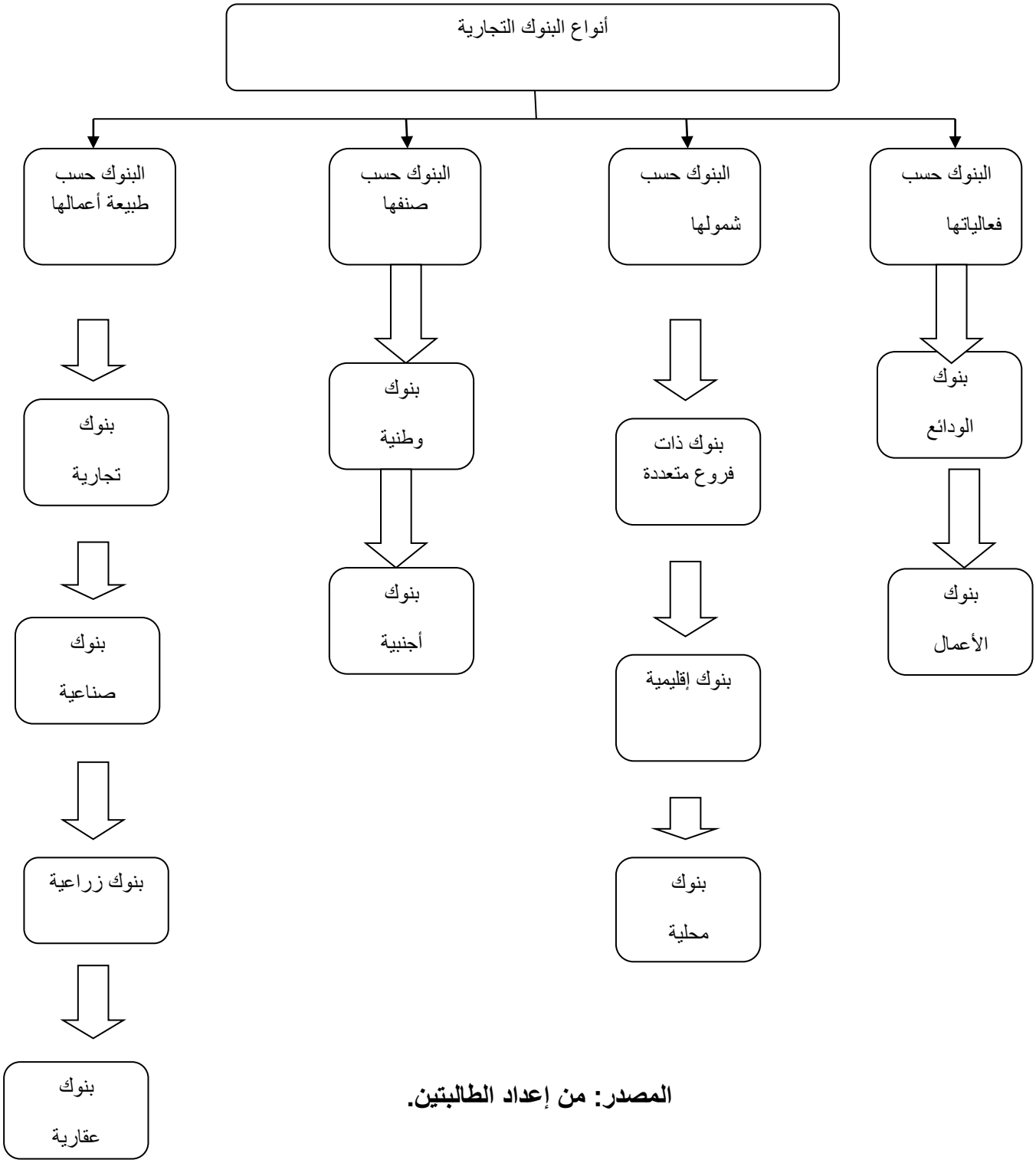
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية [1]:

ويمكن توضيحها في الشكل التالي رقم (02-2):

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص - ص57- 59.

الشكل رقم (02-2): يوضح أنواع البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- البنوك حسب فعاليتها:

تقسم البنوك حسب فعاليتها إلى:

- ❖ بنوك الودائع.
- ❖ بنوك الأعمال.

أ- بنوك الودائع:

عرف القانون الفرنسي لعام 1945بنوك الودائع بأنها: تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك، وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري.

ب- بنوك الأعمال:

كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة، أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الإشراك.

وهكذا فإن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية، وذلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القرض التي تصدرها وأن تشرف على إدارتها، وإليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل، غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هذه المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين.

2- البنوك حسب شمولها:

تنقسم إلى:

- ❖ بنوك ذات فروع متعددة.
- ❖ بنوك إقليمية.
- ❖ بنوك محلية.

أ- البنوك ذات الفروع المتعددة:

وهي تلك التي تشمل فعالياتها عدة مناطق بالدولة، ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة، وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما، أو تتلقى القسط الأكبر من الودائع، وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتماد والتسهيلات.

ب- البنوك الإقليمية:

وهي التي تنحصر فعالياتها في مدينة واحدة أو مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

3- البنوك حسب صنفها:

تقسم إلى:

- ❖ بنوك وطنية.
- ❖ بنوك أجنبية.

أ- البنوك الوطنية:

هي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيتان.

ب- البنوك الأجنبية:

هي تلك البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية، وافتتحت لها فرعا في الدول المحلية.

4- البنوك حسب طبيعة أعمالها:

وتقسم إلى[1]:

أ- البنوك التجارية:

وهي موضوع بحثنا، هي تلك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض، وما شابه ذلك، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للبنك.

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 59، 60.

ب- البنوك الصناعية:

وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ج- البنوك الزراعية:

وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية.

د- البنوك العقارية:

وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الإنشائية مقابل رهونات أو تأمينات عقارية.

المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

إن البنوك التجارية مطالبة بالتأقلم مع متطلبات التغير المفروضة من جوانب متعددة كالتنظيم الملائم والاهتمام بعناصر الفعالية والمردودية من النشاطات التي تقوم بها، ونجد أن البنوك التجارية تستمد مواردها التي تعتمد عليها في نشاطها من مصادر متعددة ومختلفة ثم تقوم بتوظيفها في أصول تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث السيولة والربح وفيما يلي سوف نتناول موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

تستمد البنوك التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها من مصادر متعددة ومختلفة، حيث تتألف من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح غير الموزعة والقروض التي تحصل عليها من البنوك الأخرى وما يودعه الأفراد والمشروعات من ودائع على اختلاف أنواعها، وسوف نفصل كل مصدر من هذه المصادر كما يلي:

الفرع الأول: الموارد الذاتية (الداخلية)

هي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي:

1- رأس المال المدفوع:

ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل[1].

أي هو مجموع المبالغ التي يقوم بدفعها المؤسسون أو المساهمون أو الاثنان معا، من أموال المساهمة في رأس المال البنك، ويعتبر رأس المال النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه المالي، ويستخدمه في شراء الأموال الثابتة ومستلزمات النشاط البنكي[2].

ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال البنك وذلك للأسباب التالية:

- لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

[1] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] زياد رمضان وآخرون، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، بدون ط، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 110.

- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للبنك.

مع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم، وفي المقابل أيضا يجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع، وذلك للأسباب المذكورة سابقا[1].

2-الاحتياطات:

في أي مؤسسة مالية يقتطع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل، وتنقسم الاحتياطات في البنك التجاري إلى الأقسام التالية[2]:

أ-احتياطي إجباري (قانوني):

وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني)، وفي الغالب تكون هذه النسبة 10%، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم البنك، أي حتى يساوي الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع بالكامل.

والاحتياطي القانوني يطلب وسيلة للوقاية من أية خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعملياته المختلفة.

ب- احتياطي اختياري:

وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي.

ج- الاحتياطي العام:

هو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه ونسبته معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها البنك زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

[1] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، مرجع سابق، ص 74.

[2] رشاد العصار، نفس المرجع، ص، ص76.75.

د-**المخصصات:**

وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول.

3- الأرباح المرحلة (غير موزعة):

تمثل هذه الأرباح أرباحا صافية مرحلة من سنوات مضت، حيث تحتفظ بها البنوك في شكل أرباح محتجزة بغية تحقيق التوسع وزيادة معدل النمو لديها، بالإضافة إلى تحقيق بعض المزايا الضريبية الناتجة عن عدم توزيع هذه الأرباح على المساهمين، حيث لا يتم دفع قيمة هذه الضرائب إلا في حالة التوزيع الفعلي، كما أن معدل الضرائب يكون أقل في حالة الأرباح الرأسمالية عنه في حالة توزيع الأرباح.

وتدعم لأرباح المحتجزة البنوك وتقويها، كما تعد بمثابة حماية المودعين لديها، ولهذا فإن البنوك المركزية ترحب باتجاه البنوك نحو احتجاز الأرباح وعدم توزيعها.

هذا ويمكن القول بصفة عامة أن حقوق الملكية بالبنوك تعد بمثابة حماية أساسية لأصحاب الودائع والدائنين، وتعمل على دعم وتأمين استمرار نشاط هذه البنوك في مواجهة المخاطر المختلفة المتوقع حدوثها مستقبلا، وبناءا على ذلك فإنه لا يجوز توظيف أي بند من بنود حقوق الملكية إلا فيما خصص له، وبالتالي لا ينبغي المساس به لأنه يمثل عنصر الأمان والضمان لدى البنوك[1].

الفرع الثاني: الموارد غير الذاتية

هي تلك الموارد التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده، وتشمل ما يلي:

1- **الودائع:**

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه.

ويمكن التمييز بين خمسة أنواع من الودائع وهي:

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 254.

أ- الودائع الجارية:

وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته دون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبير بالعملة الصعبة[1].

ب- الودائع لأجل:

هي عبارة عن الأموال المودعة لدى البنك التجاري للاحتفاظ بها لمواجهة حالات طارئة، ولا يحق لصاحب هذا النوع من الودائع أن ينسحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل بشكل مسبق عند الإيداع، وبذلك يكون البنك على علم مسبق بالموعد المحدد، وبعدها يكتفي البنك بالاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يجب أن يحتفظ بها مقابل الودائع الجارية، الأمر الذي يتيح للبنك قدرا أكبر من الموارد النقدية السائلة يستطيع توظيفها واستثمارها والحصول على قدر أكبر من العائد مقارنا مع وضع الودائع الجارية[2].

ج- الودائع بإخطار:

هي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري ولا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

د- الودائع الادخارية(التوفير):

وتشمل هذه الودائع الأموال التي يحتفظ بها أصحابها بقصد الادخار وبدلا من أن تترك هذه الأموال عاطلة دون استثناء فإن أصحابها يودعونها لدى البنوك لتجميعها، ومن ثم توجيهها في المستقبل إلى وجه من وجوه الاستثمار المنتج، وإلى أن يحين وقت الحاجة إليها يحصل أصحابها على العائد دون أن يضحوا باعتبار السيولة، حيث يستطيع أصحابها السحب منها في أي وقت، كما هو حال الودائع الجارية[3].

---

[1] بن غريبة زليخة، **واقع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، تخصص علوم مالية، 2013، ص 15.

[2] بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه في العلم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 151.

[3] بن غريبة زليخة، **واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ه- الودائع المجمدة:

تظهر ميزانية البنوك التجارية هذا النوع من الودائع، وتمثل مبالغ يودعها العملاء، كغطاء للعمليات البنكية تقوم بها لحسابهم، فمنها ما يمثل تأمينات لإعتمادات مستندية، تأمينات خطابات الضمان، كما تشمل الأرصدة الدائمة التي تجمد لصالح البنك ومن الواضح أن تجميد أرصدة هذه الودائع بمعنى عدم السماح السحب منها، يعطي للبنوك فرصة لاستخدامها، وذلك على ضوء الظروف والعوامل التي تحكم مدة بقائها مجمدة لديه[1].

1- **الحسابات المدينة الأخرى:**

وتشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يعمل فيها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته الكشفية المختلفة.

2- **الاقتراض من البنوك المركزية:**

عندما لا تستطيع موارد البنك المتاحة تمويل عمليات بالكامل تلجا إلى الإقراض من بعضها البعض، هذه الالتزامات غالبا ما تكون مؤقتة، وفي حالة زيادة الطلب على القروض وعند عجز البنوك التجارية عن إقراضها، تلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز البنكي وهو البنك المركزي، الذي تكون استجابته من عدمها تبعا للأوضاع الاقتصادية والنقدية السائدة[2].

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية

يتضح من استعراض موارد البنوك التجارية أن قبول الودائع بمختلف أنواعها هي العملية البنكية الأساسية التي تمارسها البنوك التجارية وتمثل بموجبها المركز المدين.

كما يعبر جانب الخصوم في ميزانية البنك عن موارد مالية، فإن جانب الأصول في الميزانية يلخص مختلف وجوه استخدام موارد البنوك التجارية، ويلاحظ أن البنك يوظف موارده في أصول تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث السيولة والربح.

فيما يلي سوف نعرض الطرق المختلفة التي يستخدم فيها البنك موارده من أجل تحقيق أقصى ربح والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة السيولة أولا ثم ربحيتها كما يلي:

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، بدون ط، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص 148.

[2] أسامة محمد الغولي، محمدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، بدون ط، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 182.

الفرع الأول: المجموعة الأولى

الهدف منها تحقيق السيولة فقط، وهي التوظيفات النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة وتمثل ما يمكن تسميته خط الدفاع الأول في مواجهة طلبات السحب الجارية لعملاء المصرف، وتشمل هذه المجموعة على الأصول التالية:

1- النقدية في الصندوق لدى البنك:

حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بجزء من أمواله كنقد في الصندوق لمواجهة حركة المسحوبات التي يقوم بها العملاء، هذا وتعتمد قدرة البنك على الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد الجاهز في خزانته[1].

يحتفظ البنك بهذه الأرصدة من أجل تحقيق هدفين:

أ- **الهدف الأول:** يتمثل في مقابلة حاجة المودعين الأفراد والهيئات إلى النقود الحاضرة.

ب- الهدف الثاني: تحقيق حاجة البنوك التجارية إلى نقود سائلة، لمواجهة عملية المقاصة بينها وبين البنوك الأخرى، وتتوقف نسبة هذه الأرصدة النقدية إلى مجموع الودائع على عدد من العوامل والاعتبارات أهمها: هيكل الودائع الجارية والآجلة، انتشار استعمال الشيكات بين الأفراد، مستوى الثقة السائدة في سوق الائتمان وكذلك تحتفظ البنوك التجارية في خزائنها بقدر من العملات الأجنبية لمقابلة طلبات العملاء وتسديد مدفوعاتهم في الخارج بالعملة الأجنبية.

حيث تلتزم التشريعات والقوانين البنكية الحديثة بأن البنوك التجارية تحتفظ بنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي، حيث يحدد البنك المركزي النسبة وفق السياسة النقدية والائتمانية التي ينفذها وتلتزم بها البنوك التجارية[2].

ب- أرصدة لدى البنوك الأخرى:

والأرصدة لدى البنوك الأخرى تتمثل في قيام البنك التجاري بالاحتفاظ بجزء من أمواله كأرصدة لدى البنوك الأخرى موزعة كالتالي:

- أرصدة لدى البنك المركزي: حيث تنص التشريعات الحديثة على إلزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك التجاري والتي تعرف بنسبة الاحتياط القانوني.

---

[1] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] بن غريبة زليخة، **واقع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- أرصدة لدى البنوك المحلية الأخرى: حيث يقوم البنك التجاري بفتح حساب جاري له لدى بنك أو بنوك تجارية أخرى في نفس البلد الموجود فيه البنك وذلك لتسهيل عملية التبادل المصرفي فيما بينها، وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز لذلك تدخل في حساب الاحتياط النقدي للبنك.

- أرصدة لدى البنوك التجارية الأجنبية: وهي مبالغ تعود ملكيتها للبنوك التجارية العاملة في بلد ما موزعة لدى بنوك أجنبية في الخارج، وذلك لتسهيل التعامل بالنقد الأجنبي والأوراق المالية والتجارية الأجنبية[1].

الفرع الثاني: المجموعة الثانية

تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى وهي تشمل ما يلي:

1- الأوراق التجارية والمالية المخصومة:

وتعتبر هذه الأوراق المخصومة الاستخدام الأول لموارد البنوك التي يحقق لها دخلا، وتتمثل في أذونات الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومة.

تتمتع السندات الحكومية وأذونات الخزانة بدرجة عالية من السيولة لأن البنوك التجارية تستطيع أن تخصمها أو تفترض بضمانها من البنك التجاري، حيث تصدر لمدة ثلاثة أشهر تتعهد الخزانة بموجبها أن تسدد قيمتها خلال المدة القصيرة المحددة، كما أن السندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل، تمتاز بارتفاع سيولتها تتمثل الأوراق التجارية من الكمبيالة والسند الإذني، ويتم تداول هذه الأوراق التجارية عن طريق التظهير نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود سائلة قبل حلول آجال الوفاء وذلك من أجل تقديمها إلى البنوك التجارية لخصمها.

2- القروض والسلفات:

هي أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا نظرا لسيولتها المختلفة، حيث يقوم مقام المقرض الأخير ويقدم القروض لمساعدة البنوك التجارية عل تلبية حاجياتها في الاقتصاد القومي بمعدل فائدة منخفض من أجل تشجيعها على الإقراض لتمويل نشاطاتها الإنتاجية عادة، أو تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

3- القروض:

هو مبلغ من المال يقدمه البنك للمستفيد بعد الاتفاق على قيمته وموعد سداده.

[1] رشاد العصار، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 80.

4-السلف:

هي التزام من البنك إلى المستفيد بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به.

5- قروض وسلف مضمونة:

هي المبالغ التي تقدمها البنوك التجارية مقابل تأمين أو ضمان شخصي أ وعيني، يطمئن البنك إلى تحصيل ديونه في حالة العجز المدين عن السداد[1].

6- قروض وسلف غير مضمونة:

هي الأموال التي تقدمها البنوك لعملائها دون ضمانات اعتمادا على سلامة المركز المالي للعميل والسمعة الطيبة والدقة في الوفاء.

7- التسهيلات الائتمانية:

هو إقراض قصير الأجل تتكون من القروض الخارجية والاعتمادات التي تحصل عليها البنوك من مراسليها في الخارج، وعادة ما تكون بالعملة الصعبة، ويقتصر استعمالها على تمويل عمليات معينة كالاعتمادات المستندية، لأنها ليست أموالا جاهزة لتمويل العمليات، وتكمن أهميتها في توسيع عمليات البنك من الخارج وتكوين علاقات بالخارج، مما يؤدي إلى استخدامه كبنك مراسل للبنوك الخارجية، فيستفيد من العملات، وبالتالي ترتفع أرباحه.

الفرع الثالث:المجموعة الثالثة

تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مقارنة بالأصول السابقة الذكر على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، حيث تشمل هذه المجموعة على الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جزءا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الربحية في الهدف الأول، وبالتالي عامل السيولة لاعتبارها الثاني، ولقد قررت الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل ولم تأخذ بها البنوك الأوروبية ومن سار في تقليدها.

ومع تطور الأسواق النقدية، والمكان الاقتراض منها عند الحاجة وازدياد حجم الودائع واتسام جانب هام منها بالاستقرار، ومع تطور نظام البنوك المركزية وقيامها بدور الملجأ الأخير للإقراض

[1]زياد رمضان، محفوظ جودة أحمد، **إدارة البنوك**، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1996، ص135.

كمسؤولية أساسية تقع على عاتقها، أخذت البنوك التجارية في التحرير من هذا بزيادة مساهمتها واستثماراتها طويلة الأجل مباشرة وغير مباشرة في تمويل رؤوس الأموال لمشاريع إنتاجية[1].

المطلب الثالث: البنوك وعلاقتها بتقييم المشاريع الاستثمارية

في هذا المطلب سنوضح العلاقة بين البنوك وعملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

الفرع الأول: علاقة البنوك بتقييم المشاريع الاستثمارية

تحتل البنوك مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات المجمعة على الاستثمارات المختلفة، والبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات.

إن العلاقة بين البنوك والمجتمع علاقة ديناميكية وحيوية، وذلك فيما يتعلق بتوفير احتياجات المجتمع من الخدمات المصرفية، وباعتبار أن البنوك جزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية ولها دورها الفعال في القيادة المالية للمجتمع عن طريق المساهمة البناءة كعضو حيوي في الحياة الاقتصادية للمجتمع ونموه.

ويجب على إدارة البنك القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ القرار بالإقراض، أو المشاركة في رؤوس الأموال، أو بتأسيس بعض المشاريع.كما يجب على إدارة البنك أيضا القيام بمجموعة أخرى من الوظائف في مرحلة تنفيذ وبعد قيام المشروع، وهذه الدراسات والوظائف التي تقوم بها إدارة البنك هي دراسات الجدوى للمشاريع، وذلك بهدف التحقق من جدية هذه المشاريع، ومن إمكانية تحقيق أهدافها، ومن إمكانية وقدرة هذه المشاريع على سداد ما يستحق عليها من ديون والتزامات، ومن تحقيق عائد مناسب لرأس المال المستثمر فيها، ويجب ألا يقتصر دور البنك على الموافقة على تمويل المشاريع بعد إعداد دراسة الجدوى أو التقييم للمشاريع، وإنما يجب أن يمتد دور البنك ليشمل متابعة الخطوات التنفيذية للمشروع خلال مراحل حياته المختلفة وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التحقق من أن المشروع يلتزم بالخطة المرسومة وطبقا لدراسة الجدوى، ومدى النجاح الذي يحققه.
- التعرف على المشاكل التي تواجه المشروع، وتقديم أفضل الحلول لعلاجها.

[1] بن غريبة زليخة، **تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- زيادة خبرة القائمين على المتابعة بهدف تطوير أساليب تقييم دراسات الجدوى وتطوير أساليب تقييم المشاريع القائمة.
- تطوير وتنمية قدرات إدارة المشروع، وذلك لشعورها بوجود هيئات أخرى تقوم بمتابعة أعمالهم بما يهيء زيادة نجاح هذه المشاريع.

إن المساهمة الأساسية للبنك هي منح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال البنك، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك فرصة لزيادة رفاهية المجتمع من خلال مدى أوسع من الأنشطة بما في ذلك التعليم الاقتصادي والمساهمة المباشرة في دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة لبعض المشاريع المرتبطة بالمنطقة، أو مساعدة العميل على الاتصال ببيوت الخبرة المتخصصة للقيام بهذه الدراسات، ويتوافر لدى البنك قدر هائل من المعلومات الاقتصادية فضلا عن أن مديري البنك بحكم عملهم على علم ودراية بظروف البيئة الاقتصادية والسياسية، فإذا تم ربط هذه المعلومات بالدراسات التي يجريها قسم البحوث في البنك فإنه ينتج عن ذلك حصيلة هامة من المعلومات الاقتصادية والإحصائية يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في دراسات الجدوى اللازمة لتقييم المشاريع.

والنظرية الشائعة هي أن البنوك التجارية مازالت مقرضة أساسا للسلف قصيرة الأجل، وبالتالي فإن دورها في تمويل المشاريع يتعلق أساسا باحتياجات هذه المشاريع إلى رأس المال العامل عن طريق تقديم القروض اللازمة للحصول على المخزون من الخامات أو الاحتفاظ بمخزون من الإنتاج التام بغرض البيع أو تمكين المؤسسة من البيع لأجل.

وبالرغم من أن سلف تمويل رأس المال العامل من أكثر الأشكال الهامة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، فإن الكثير من البنوك التجارية في بعض الدول تمنح قروضا طويلة الأجل لبعض عملائها، وقد يكون جزء من هذا النمو للائتمان طويل الأجل راجعا إلى استبدال السلف قصيرة الأجل التي تجدد بصورة متكررة بائتمان طويل الأجل، ويبدو أن التغيرات الأساسية في طبيعة متطلبات التمويل للمشاريع تحبذ الائتمان طويل الأجل[1].

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، مرجع سبق ذكره، ص، ص247، 248.

خاتمة الفصل

مما سبق بيانه يمكن القول أن البنوك التجارية تنفرد بميزة أساسية ليس لكونها إحدى الأوعية الادخارية للنشاط الاقتصادي فقط، بل بصفتها المؤشر الرئيسي والهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع، وهذا من خلال تلبية احتياجاته الائتمانية عن طريق العمليات البنكية التي تؤديها، وحتى تستطيع القيام بها على أكمل وجه وتحقيق أكبر مردودية وربحية، لابد من التحكم والتسيير العقلاني للموارد والاستخدامات والمتابعة الدقيقة لمختلف العمليات الداخلية وكذا أهمية الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية مما يساعدها في التوجيه الحسن لمواردها.

كما أصبحت البنوك مجبرة على إتباع سياسة فعالة في جلب الودائع من الجمهور واستغلالها، حيث كان لابد لها أيضا أن تهتم بمجال استثمار هذه الودائع وترشيد استخداماتها وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العمارية

تمهيد

من أجل توضيح مختلف العناصر التي درست في الفصلين السابقين والمتعلقة بتوضيح مفهوم المشروع الاستثماري وكل ما يتعلق به، ومعنى التقييم، وكذا مختلف الطرق المستعملة لتقييم واختيار أفضل مشروع من بين المشاريع المقترحة من أجل اتخاذ قرارات استثمارية تساهم في ترشيد موارد البنك، ارتأينا إلى دراسة تطبيقية والتي من خلالها سنعطي نبذة تاريخية عن نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتبيين مهام وأهداف البنك وكذا هيكلها التنظيمي، وسنقوم بدراسة تطبيقية تتعلق بكيفية تقييم مشروع استثماري وذلك من خلال دراسة حالة التي قمنا بها بالبنك.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع استثماري

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية جزء من القطاع المصرفي الجزائري وله أهمية كبيرة، وكان ظهوره نتيجة لدوافع تاريخية من خلالها نشأ البنك بالإضافة إلى مهام وأهداف أساسية يرتكز عليها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء لمحة تاريخية عن نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى مطلع الثمنينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري BNAالمسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، و نظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة. مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82 -206 المؤرخ في 13 مارس 1982 [1]، تحت مسمى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، الري، الصيد البحري، وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقدرة لتحقيق الأهداف المرسومة لا سيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا).

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000دج للسهم الواحد.

---

[1] المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/3/16.

ليرتفع في بداية عام 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل[1]، وللقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كغيره من المؤسسات الاقتصادية، شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا، نتيجة الإصلاحات التي خضع لها القطاع البنكي في الجزائر بصفة عامة، ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل الأساسية التالية:

1- مرحلة 1982- 1990 م: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و140 وكالة متنازل عنها من قبل البنك الوطني الجزائري، وخلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية القطاع الريفي عن طريق فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية هذا التخصص فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل أحد القطاعات الحيوية العامة.

2- مرحلة 1991- 1999م: بمقتضى قانون النقد والقرض 10/90 الذي ألغي التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك صاحب الامتياز في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة أتمة

[1] طبقا لوثائق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية.

وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة المحطات التالية:

- عام 1991: تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- عام 1992: تم وضع نظام المعلومات SYBU الذي يمكن من المعالجة الآلية للعمليات البنكية من خلال مختلف البرامج المكونة له والتي شملت معالجة وتسيير العملاء وحساباتهم، القروض، الودائع وكذا إدخال النظام المحاسبي القطاعي للبنوك على مستوى كل الوكالات.
- عام 1993: الانتهاء من إدخال تقنية الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية على مستوى كل وكالات البنك.
- عام 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- عام 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد وفي وقت حقيقي للعمليات البنكية من ما يسمى بـ Télétraitement.
- عام 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB La Carte Inter Bancaire

3- مرحلة 2000- 2004م: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق، إلى جانب تغطية لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجيهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية، حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الميادين، وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 292 وكالة، 39 مديرية جهوية ويشغل ما يقارب 7000عامل.ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف في قاموس مجلة البنوك عام 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

4- مرحلة 2005- 2007م: تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير عن السياسة التوسعية المنتهجة في المرحلة السابقة نتيجة للأخطاء التنفيذية الجسيمة لهذه السياسة والتي تنتج عنها حجم هائل من القروض المتعثرة والمركزة بيد عدد قليل من العملاء الأمر الذي أدى إلى اهتزاز المركز المالي للبنك.

مما ألزم السلطة القائمة بتبني سياسة تعتمد أساسا على تحصيل القروض من أجل إعادة التوازن للبنك، وبمقتضى هذه السياسة قلص البنك من حجم تعاملاته وتخصص في مجال تمويل القطاع الفلاحي في المناطق التي تتواجد بها المنافسة واعتمد على سياسة التمويل الشامل في المناطق التي تتواجد بها البنك بمفرده، غير أن هذه السياسة المنتهجة والتي أتت كلها من حيث تحقيقها للأهداف الآنية المسطرة أثرت سلبا على نتائج ومردودية البنك بسبب رحيل عدد هائل من زبائنه القدامى إلى بنوك أخرى مما استدعى مراجعة سياسته من قبل إدارته العليا.

5- مرحلة 2008- 2012م: إن أزمة الغذاء التي ألقت بضلالها على العالم في السنوات الأخيرة لم تكن الجزائر بمنأى عنها وما مؤشرات الخطر التي حملتها قيمة الفاتورة الغذائية المرتفعة ومستوى الإنتاج الفلاحي المحلي الضعيف إلا دليل ذلك، إن هذه الوضعية استدعت من الجزائر زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتبني سياسة تنموية في هذا المجال من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي، بهذا الاهتمام كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرآة العاكسة له والأداة التي استعملتها الدولة من أجل تجسيد سياستها على أرض الواقع.

ففي بداية عام 2008 وبعد الاتفاقية التي تمت بين MADR-BADR وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي قضت بتوزيع البنك لعملياته التمويلية للنشاطات الإنتاجية الفلاحية والتي كللت بإصدار منتوج قرضي جديد "الرفيق" والذي تم بموجبه تدعيم على قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي من قبل الوزارة بنسبة 100% كما تم استنساخ نفس المنتج عام 2011م بالنسبة لقروض الاستثمار تحت مسمى قرض" التحدي" بفوائد مدعمة من قبل الدولة م50-100% ولمدة تصل إلى 15سنة، والذي يهدف إلى إعادة تأهيل الأراضي الفلاحية، إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتدعيم الموجودة، إلى جانب هذا قام البنك بإعادة تفعيل منتوج قرض البناء الريفي وهذا من خلال الاتفاقية المبرمة مع الصندوق الوطني للسكن من أجل المساعدة على التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم، أضف إلى هذا قيام البنك خلال تلك المرحلة بتقديم خدمة القرض الإيجاري من أجل إعطاء ديناميكية ونفس جديد لعملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الفلاحية.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنعرج في هذا المطلب إلى أهم الوظائف التي تقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل لتنمية مجموع قطاعات الأعمال وتتمثل أهم وظائفه في:

- فتح الحسابات لكل الأفراد الراغبين في ذلك بما يتوافق والقوانين المعمول بها.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- المساهمة في نشر وترقية الوعي الادخاري.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي.
- ضمان ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية الغذائية والصناعية والحرف.
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- تطوير قدرات التحليل المخاطر.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مايلي:

- الرفع من حجم الموارد والحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في مجالات الائتمان المتنوعة والمبرمجة في إطار القوانين المعمول بها.
- التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية.
- ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاطات التي تهمه.
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- التوسيع من شبكة البنك وتطوير معاملاته النقدية.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.

- تبنى نمط تسيير ديناميكي في مجال تحصيل القروض.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتهيئة الشروط حيث عمد إلى توفير وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل مجهودات كبيرة لتأهيل موارده بشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما سعى إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بهم وباحتياجاتهم.

المطلب الثالث: موارد والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتناول في هذا المطلب موارد البنك وعرض الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية.

الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كباقي البنوك الجزائرية العمومية الأخرى في رأس ماله المحدد في القانون الأساسي والذي تعود ملكيته كلها للدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة بحوزته والتي تتشكل من:

- ودائع العملاء بمختلف أنواعها والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد.
- الأموال المتوفرة التي تأمنه عليه الهيآت والمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأرباح التي يحققها البنك من خلال عمليات الائتمان ، التوظيف والخدمات البنكية المقدمة.
- السلف الاستثنائية التي يتحصل عليها البنك في إطار اتفاقيات التعاون بين الجزائر وبعض الهيآت الدولية الخارجية.

وشكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بمساهمته في تمويل المخططات الوطنية المتعددة، كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، الذي دخل حيز التنفيذ في جويلية 2000م أو من خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية، وبرامج الدولة الرامية لتطوير المؤسسات المصغرة والحرفية والقضاء على البطالة من خلال الأجهزة المتخصصة: ANSEJ ، ANGEM ، CNAC

وكذا قروض الاستثمار، الرفيق، والتحدي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

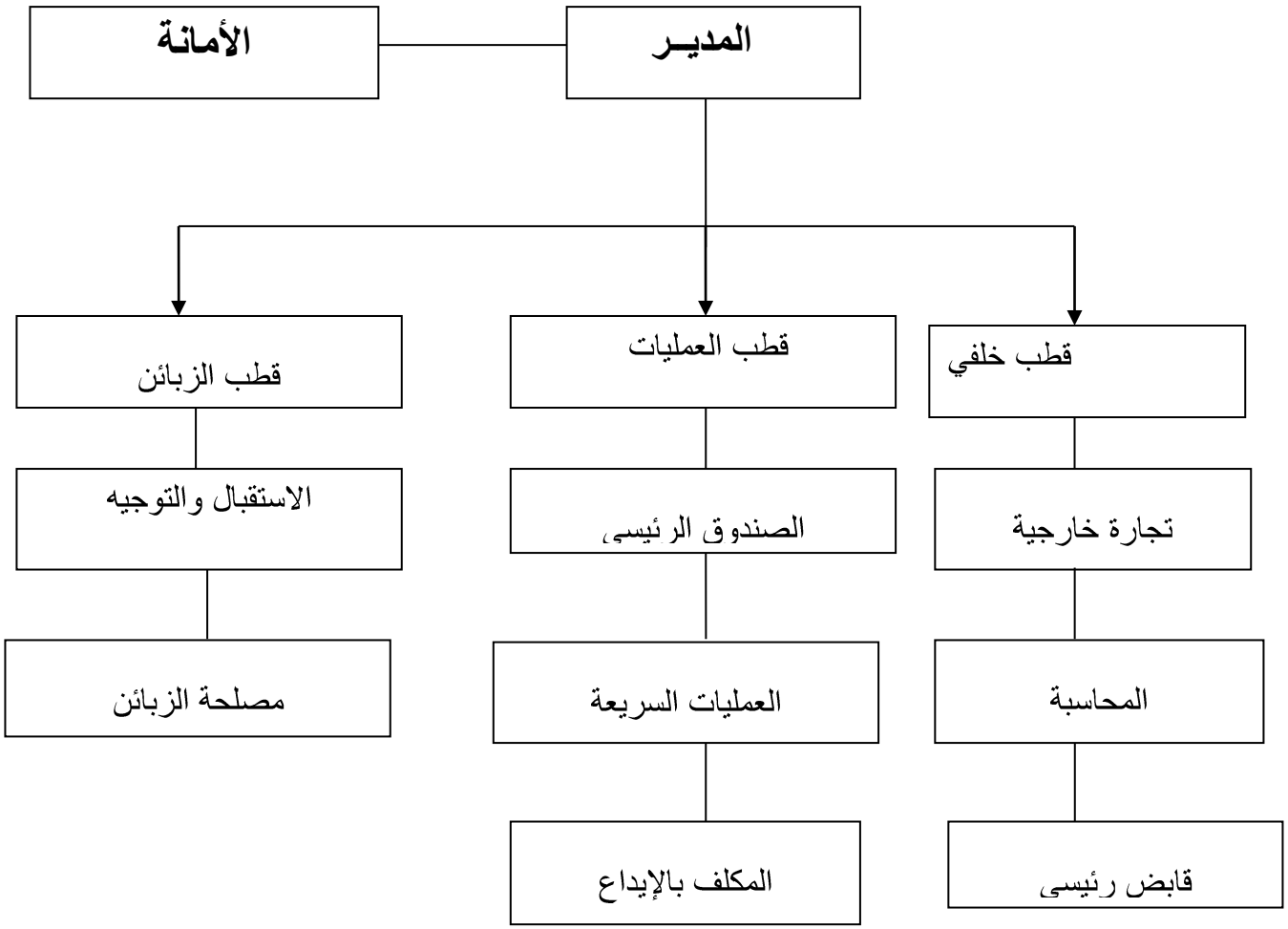
تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية بموجب المرسوم 83/106 والمنشئ لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية في يوم 17 صفر 1414 الموافق لـ 22 نوفمبر 1983 والتي تم تدشينها من طرف السيد عضو اللجنة المركزية كاتب الدولة للغابات واستصلاح الأراضي.

وهي من بين وكالات البنك الوطني الجزائري، وهي تابعة للمديرية الجهوية لولاية المدية.

وتتكون وكالة العمارية من 18 عاملا تحت إشراف المدير وتقوم هذه الوكالة بتمويل وفقا للشروط التي يحددها البنك وكذا وفقا للتشريعات العامة المعمول بها من طرف المديرية العامة، وفيما يلي عرض الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية.

1- الهيكل التنظيمي:

شكل رقم (03-1): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية



المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع استثماري

في هذا المبحث، وبصدد إثراء كل المعلومات النظرية المذكورة في الفصلين السابقين، قمنا بدراسة تطبيقية لكيفية تقييم مشروع استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العمارية، وفيما يلي سنقدم مختلف مراحل دراسة هذا المشروع إلى غاية القرار النهائي.

المطلب الأول: معلومات عامة حول مشروع تربية الأبقار

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم بطاقة تقنية لمشروع تربية الأبقار بأولاد إبراهيم حيث أن هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة متخصصة في تربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحليب، ويقع هذا المشروع في منطقة أولاد إبراهيم دائرة العمارية ولاية المدية.

الفرع الأول: البطاقة التقنية للمشروع

- **طبيعة المشروع:** تربية الأبقار.
- **موقع المشروع:** بلدية أولاد ابراهيم دائرة العمارية ولاية المدية.
- **المساهمات:** التمويل الثلاثي من طرف صاحب المشروع، وكالةANSEJ، البنك.
- **عدد مناصب الشغل:** 2 مناصب شغل.
- **المنتوج: الإنتاج الحيواني (**أبقار، لحوم، حليب).

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة لإنشاء مشروع

يقوم المشروع على الإجراءات التالية:

- الإجراءات الإدارية.
- جمع معلومات تتعلق بالسوق.
- الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض.
- الحصول على الامتيازات الجبائية.
- التسجيل في غرفة الفلاحة.
- اقتناء تجهيزات وبناء الإسطبل والاتصال بالموردين.

الفرع الثالث: الوثائق المطلوبة

تتمثل الوثائق المقدمة من طرف المستثمر في مايلي:

1- الملف الأولي:

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد.
- شهادة إقامة.
- شهادة التكوين المهني.
- المؤهلات الشخصية.
- فاتورة شكلية.
- شهادة الأحقية التي حصل عليها من طرف الوكالة.
- عقد ملكية المحل أو عقد إيجار.
- نسخة من السجل التجاري أو بطاقة فلاح أو بطاقة حرفي.
- الضمان لدى صندوق الكفالة المشتركة.
- شهادة الاعتماد الصحي.
- المساهمة الشخصية ومساهمة الوكالة ANSEJ.

وبعد قبول الملف الأولي من قبل البنك وتحرير الموافقة البنكية على المستثمر فتح حساب لدى البنك.

2- ملف فتح حساب بنكي:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.
- بطاقة إقامة.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة فلاح.
- نسخة من البطاقة الجبائية.

ثم يقدم الوثائق التالية:

3- الضمانات الحاصرة:

- شهادة جبائية والشبه الجبائية.
- تعهدات والتزامات برهن العتاد والأبقار.

- تعهد التزام بالتأمين.
- وكالة تجديد التأمين حسب مدة القرض.
- شهادة الانخراط في صندوق الضمان.
- التصريح والفحص لدى مركز الأخطار والديون.
- إمضاء سندات لأمر.
- مساهمة الوكالة والمساهمة الشخصية.

4- الضمانات غير الحاصرة:

- اتفاقية القرض مسجلة لدى مصلحة الضرائب.
- رهن العتاد الممول من طرف البنك.
- التأمين ضد جميع الأخطار للعتاد والأبقار.

5- محضر الزيارة:

لمعرفة والتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المستثمر، قام المكلف بالدراسة مع مرافق من طرف الوكالة بزيارة ميدانية ومقابلة المسؤول وأعد محضر بخصوص هذا المشروع.

الفرع الرابع: تمويل المشروعوأهدافه وآثاره

1- تمويل المشروع:

يحصل صاحب المشروع على تمويل ثلاثي أي كل من البنك والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومساهمة صاحب المشروع.

2- أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى مايلي:

- تحقيق مناصب شغل والاندماج في المجتمع.
- تحقيق أرباح وإعادة استثمارها.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي.
- المحافظة على الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار.

- تخفيض حجم الواردات.
- تحقيق التنمية على مستوى المنطقة.

3- اهتمامات المشروع:

لضمان استمرارية المشروع وتحقيق القيمة المضافة المرجوة من خلال القيام بالاستثمار يجب الاهتمام بالأنشطة التالية باعتباره مشروع فلاحي

- النظافة والوقاية من الأمراض.
- المراقبة المستمرة من طرف البيطري.
- مراقبة الإنتاج.
- صيانة التجهيزات والتنظيف المستمر للأماكن.

4- الآثار الاقتصادية للمشروع:

إن إنشاء مشروع تربية الأبقار مشروع استثماري من شأنه خلق آثار إيجابية على مستوى المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- المساهمة الفعالة في تطوير المنطقة وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بإنتاج الحليب.
- تحقيق الاندماج الاقتصادي.
- المساهمة في خلق مناصب شغل.
- المساهمة في تغطية الاستهلاك الوطني.
- ترقية النشاط الفلاحي في المنطقة.

المطلب الثاني: تقييم المشروع بواسطة التحليل المالي

بعد قبول الملف والقيام بالزيارة الميدانية لموقع المشروع يقوم البنك بالدراسة المالية للمشروع.

الفرع الأول: هيكل الاستثمار

سنوضح هيكل الاستثمار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-1): الهيكل المالي للمشروع الاستثماري:

البيان	القيمة	المبلغ الإجمالي
مصاريف إعدادية		281259.29
المساهمة في الضمان	64890	
التأمين	216369.29	
تجهيزات الإنتاج	556600	556600
المواشي	3200000	3200000
رأس المال العامل	398334.25	398334.25
المجموع	4436193.54	4436193.54

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

الفرع الثاني: هيكل التمويل

يندرج هذا التمويل ضمن التمويل الثلاثي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(03-2): يبين هيكل التمويل

المساهمة	النسبة	المبلغ
صاحب المشروع	%1	44361.94
الوكالة (ANSEJ)	%29	1286496.13
القرض البنكي	%70	3105335.48
المجموع	%100	4436193.54

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

إن مساهمة صاحب المشروع تقدر بـ 1% من حجم المشروع وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم المشروع فهذا يخلق له مشاكل عند تسديد الديون المترتبة عليه لذا يجب عليه زيادة مساهمته في المشروع كون أن 29% مساهمة من قبل وكالة ANSEJ.70% من حجم المشروع عبارة عن ديون بنكية بنسبة فائدة سنوية معينة.

- نسبة الفائدة على القرض البنكي: تقدر نسبة الفائدة على القرض البنكي بـ 6.75% , مدعمة بنسبة 100%.
- مدة القرض: 8 سنوات.

الفرع الثالث: الميزانية الافتتاحية

جدول رقم (03-3): الميزانية الافتتاحية للمشروع:

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الاستثمارات		رأس المال الخاص	59.697.41
مصاريف إعدادية	281.259.29		
معدات			
تجهيزات الإنتاج	3.756.600.00		
النقديات		ديون الاستثمار	
الصندوق	398.334.25	قروض بنكية	3.090.000.00
		قروض أخرى	1.286.496.13
المجموع	4.436.193.54	المجموع	4.436.193.54

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

الفرع الرابع: جدول حساب النتائج

سنوضح من خلال هذا الجدول النتائج المتوقع تحقيقها من طرف المشروع على مدى 08 سنوات القادمة (من سنة 2013.....إلى غاية السنة 2020).

جدول رقم(03-4): جدول حسابات النتائج للسنوات الثمانية القادمة

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
مبيعات بضاعة								
بضاعة مستهلكة								
الهامش الإجمالي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
إنتاج مباع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	2500000	2750000	3025000	3327500	3660250	4026275	4428902,5	4781792,8
مواد ولوازم مستهلكة	300000	330000	3630000	399300	439230	483153	531468,3	584615,13
خدمات	60745,2	66819,72	73501,69	80851,86	88937,05	97830,75	107613,83	118375,21
نقل	12500	13750	15125	16637,5	18301,25	20131,38	22144,51	24358,96
إيجارات وتكاليف الاستثمار	36000	39600	43560	47916	52707,6	57978,36	63776,2	70153,82
صيانة وإصلاحات	11132	12245,2	13469,72	14816,69	16298,36	17928,2	19721,02	21693,12
خدمات أخرى	1113,2	1224,52	1346,97	1481,69	1629,84	1792,82	1972,1	2169,31
القيمة المضافة	2139255	2353180,3	2588498,3	2847348,1	3132082,95	3445291,25	3789820,4	4168802,4
مصاريف العاملين	680400	694008	707888,16	722045,92	736486,84	751216,58	766240,91	781565,73
مصاريف أخرى	259663	205919,43	207688,12	209472,73	211273,41	213090,28	214923,51	216773,24
تأمينات	194768,5	196521,38	198290,07	200074,68	201875,35	203692,23	205525,46	207375,19
مصاريف	64894,58	9398,06	9398,06	9398,06	9398,06	9398,06	9398,06	9398,06
ضرائب ورسوم	0,00	0,00	0,00	66550	73205	80525,5	88578,05	97435,86
TAP	50000	60500	60500	66550	73205	80525,5	88578,05	97435,86
حقوق جمركية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ضرائب ورسوم أخرى	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مصاريف مالية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
إهتلاكات	803252,6	803252,61	803252,61	803252,61	803252,61	803252,61	803252,61	803252,61
تكاليف الاستغلال	1743316	1703180	1718828,9	1801321,3	1824217,86	1848084,97	1872995,1	1899027,4
نتيجة الاستغلال الإجمالية	395939,2	650000,24	869669,42	1046026,9	1307865,1	1597206,28	1916825,3	2269775
الضريبة على الأرباح	98984,79	162500,06	217417,35	261506,72	326966,27	399301,57	479206,32	567443,74
نتيجة الاستغلال الصافية	395939,2	650000,06	869669,42	784520,15	980898,82	1197904,71	1437619	1702331,2
التدفق النقدي الصافي	1199192	1453252,9	1672922	1587772,8	1784151,43	2001157,32	2240871,6	2505583,8
التدفق النقدي المتراكم	1199192	2652444,6	4325366,6	5913139,4	7697290,83	9698448,14	2240871,6	2505583,8
التدفق النقدي الآني	1126002	1281273,9	1384927	1234212,4	1302217,94	1460606,38	1635569,2	1828777,6
مبلغ الإعفاء	148984,8	217500,06	277917,35	328056,72	400171,27	479827,07	0,00	0,00
إجمالي الإعفاء	1852457							
صافي القيمة الحالية	1914036							

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

من خلال جدول حسابات النتائج نستنتج أن نتيجة الاستغلال في ارتفاع مستمر عبر السنوات الثمانية وهذا مؤشر إيجابي للمشروع الاستثماري كما أن تكاليف الاستغلال حافظت على نفس المستوى تقريبا، أما التدفق النقدي الصافي فقد شهد ارتفاعا متواصلا عبر كل السنوات الثمانية.

الفرع الخامس: الميزانية التقديرية لـ 08 سنوات:

جدول رقم(03-5):الميزانية التقديرية

الأصول	**السنة 1**	**السنة 2**	**السنة 3**	**السنة 4**	**السنة 5**	**السنة 6**	**السنة 7**	**السنة 8**
استثمارات	**3213010**	**2409757**	**1606505**	**803252**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
مصاريف إعدادية	**207730**	**155797**	**103865**	**51932**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
معدات								
تجهيزات الإنتاج	**3005280**	**2253960**	**2253960**	**1502640**	**751320**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
نقديات	**1597525**	**2655138**	**3677761**	**4395864**	**4777452**	**4376414**	**3998085**	**3644754**
الصندوق	**159752.6**	**265483.9**	**367776.1**	**439586.4**	**477745.2**	**437641.4**	**399808.5**	**364475.4**
البنك	**1437773**	**2389355**	**3309985**	**3956278**	**4299707**	**3938773**	**3598276**	**3280278**
المجموع	**4810536**	**5064897**	**5248266**	**5199117**	**4777452**	**4376414**	**3998085**	**3644754**
الخصوم	**السنة 1**	**السنة 2**	**السنة 3**	**السنة 4**	**السنة 5**	**السنة 6**	**السنة 7**	**السنة 8**
أموال دائمة								
رأس المال الخاص	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**	**44145.97**
قروض								
قروض بنكية	**3090218**	**3090218**	**3090218**	**3090218**	**2742174.4**	**1854130.8**	**1236087.2**	**618043.6**
قروض أخرى	**1280233**	**1280233**	**1280233**	**1280233**	**1280233**	**1280233**	**1280233**	**1280233**
النتيجة	**395939**	**650000**	**869669**	**784520**	**980898**	**1197904**	**1437619**	**1702331**
المجموع	**4810536**	**5064597**	**5284266**	**5199117**	**4777452**	**4376414**	**3998085**	**3644754**

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية

من خلال ما سبق نستنتج أن الهيكلة المالية للمشروع تتميز بوجود استثمارات وهذا ما يطمئن على وجود قدرة على الوفاء بالالتزامات لأنه بتطور هذه الهيكلة تجعل الموارد الخاصة في زيادة مستمرة وهذا ما يجعل المستثمر قادر على تسديد الديون التي عليه.

الفرع السادس: تحليل نشاط المشروع

من خلال جدول حسابات النتائج الذي تم إعداده نقوم بعملية المقارنة بين رقم الأعمال لكل سنة والتدفق النقدي الصافي:

جدول رقم(03-6): المقارنة بين رقم الأعمال والتدفق النقدي الصافي

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
رقم الأعمال	**2.500.000**	**2.750.000**	**3.025.000**	**3.327.500**	**3.660.250**	**4.026.275**	**4.428.902**	**4.871.792**
التدفق النقدي الصافي	**1.199.191**	**1.453.252**	**1.672.922**	**1.587.772**	**1.784.151**	**2.001.157**	**2.240.871**	**2.505.583**

من خلال هذه المقارنة يتضح لنا:

أن رقم الأعمال في ارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغ خلال الدورة المالية الأولى 2.500.000 ليرتفع في نهاية الدورة الثالثة إلى 3.025.000 وقد وصلت قيمته في الدورة المالية الأخيرة أي في نهاية السنة الثامنة إلى 4.871.792 وبالتالي هذا تطور حتما يخلق قيمة مضافة إيجابية.

المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري بواسطة معايير الربحية التجارية

نعتمد في تقييمنا لهذا المشروع على المعايير التالية:

معيار فترة الاسترداد، معيار القيمة الحالية الصافية، معيار معدل العائد الداخلي، وهي من المعايير الشائعة الاستعمال والمفضلة لدى الكثير من البنوك.

الفرع الأول: معيار فترة الاسترداد: PR

الجدول التالي يوضح التدفق النقدي الآتي خلال السنوات الثمانية القادمة

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
التدفق النقدي الآني	**1.126.001**	**1.281.273**	**1.384.926**	**1.234.212**	**1.302.217**	**1.460.606**	**1.635.569**	**1.828.777**

القيمة الكلية للاستثمار هي: 4436193.54

متوسط التدفقات النقدية هي: 1244083.27

ويستخدم هذا المعيار وفق المعادلة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{التكلفة الأولية للاستثمار}}{\text{متوسط صافي التدفقات النقدية}}$$

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{4436193.54}{1244083.27} = 3.56 \text{ سنة}$$

تقدر فترة الاسترداد بـ 03 سنوات و6 أشهر و21 يوم وهي فترة مقبولة لاسترداد مبلغ الاستثمار لأنها أقل من فترة عمر المشروع والتي تقدر بـ 8 سنوات.

الفرع الثاني: معيار القيمة الحالية الصافية: VAN

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$VAN = \sum_{i=1}^{n} CFN\ (1+T^{-})^{n} - I_0$$

حيث:

CFN: التدفقات النقدية الصافية.

t: معدل الخصم

n: عدد السنوات

I_0: الاستثمار المبدئي

VAN: معيار صافي القيمة الحالية

ولدينا: معدل الخصم: 6.75%

عدد السنوات: 8 سنوات.

قيمة الاستثمار: 4436193.54

حساب القيمة الحالية الصافية: VAN

$$VAN= 1126001(1.0675)^{-1} + 1281273(1.0675)^{-2} +1384926(1.0675)^{-3}$$

$$+1234121(1.0675)^{-4}+1302217(1.0675)^{-5}+1460606(1.0675)^{-6}$$

$$+1635569\ (1.0675)^{-7} +1828777\ (1.0675)^{-8} - 4436193.54$$

=3878057.13

نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر وبالتالي فإن المشروع مقبول.

الفرع الثالث: معيار معدل العائد الداخليTRI

ويحسب وفق العلاقة التالية (طريقة الاستنتاج)

$$TRI = Ii + \frac{PV(i2 - i1)}{PV - NV}$$

حيث:

TRI: معدل العائد الداخلي

PV: القيمة الحالية الصافية الموجبة عند معدل الخصم الأصغر(i_1)

NV:القيمة الحالية الصافية السالبة عند معدل الخصم الأكبر(i_2)

$i1$: معدل الخصم الأصغر التي تكون عنده القيمة الحالية الصافية موجبة

$i2$: معدل الخصم الأكبر التي تكون عنده القيمة الحالية الصافية سالبة

نقوم بحساب TRI بطريقة الاستنتاج

نقترح: $X_1 = 6.75\ \%$

$X_2 = 25\%$

حساب القيمة الحالية الصافية: VAN

$$VAN = 1126001(1.25)^{-1} + 1281273(1.25)^{-2} + 1384926(1.25)^{-3}$$
$$+1234121(1.25)^{-4} + 1302217(1.25)^{-} + 1460606\ ^{5}(1.25)^{-6}$$
$$+1635569\ (1.25)^{-7} + 1828777(1.25)^{-8} - 4436193.54$$

$$= -41378.83$$

استنتاج معدل العائد الداخلي

$$TRI = 6.75 + \frac{3878057.13(25 - 6.75)}{3878057.13 - (-41137.38)}$$

$$TRI = 24.80\%$$

وبالتالي المشروع مقبول

قرار البنك

بناءا على المعطيات السابقة وعلى نتائج عملية التقييم باستخدام المعايير الثلاثة (VAN PR TRI) وعلى طبيعة المشروع الذي يبقى ذو عائد كبير ، وافق البنك على تمويل المشروع محل الدراسة بتقديمه لقرض بنكي ولمدة تسديد تقدر بـ 8 سنوات وبمعدل فائدة سنوي يقدر بـ 6.75%

الفرع الرابع: العلاقة بين ربحية المشاريع الاستثمارية وترشيد موارد البنك

من خلال دراستنا لهذا البحث وبعد الإلمام بمختلف جوانبه من الناحية النظرية والتطبيقية والمقارنة بينهما تم الخروج بمجموعة من الملاحظات والاستنتاجات التي نوردها في النقاط التالية:

- يسعى البنك من خلال المشاريع الاستثمارية التي يقوم بتمويلها إلى تحقيق منفعة مادية أوغير مادية وهذا من خلال تقدير تكاليف المشروع وإيراداته المتوقعة، حيث يقوم بتحديد المشروع الذي يمكن أن يلبي متطلباته لتحقيق عائد الاستثمار المطلوب وكذلك تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهه أثناء تمويل المشروع غير أن البنك نجده لايقوم بدراسات معمقة فيما يخص تقييم المشاريع الاستثمارية وحسب ما بينه الجانب النظري فإنه ينتج عن هذه الدراسات قرارات استثمارية رشيدة وصائبة تحقق الكفاءة في تخصيص الموارد التي تتميز بالندرة النسبية، وبما أن البنك لا يقوم بهذه الدراسات فإنه حتما سوف يكون القرار الاستثماري الذي يتخذه غير رشيد ولا يحقق الأهداف المرجوة من المشروع، وهذا ما جعل هناك فجوة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لعملية تقييم المشاريع الاستثمارية، وليست هذه الفجوة مقتصرة على البنك فقط وإنما على المستثمر كذلك، نتيجة لعدم تطبيق أساليب التقييم والعمل بها على نطاق واسع وكذلك نتيجة عدم وجود مكاتب خاصة متخصصة بعملية تقييم المشايع الاستثمارية يلجأ إليها المستثمر في حالة عدم قدرته على إجراء عملية التقييم للمشروع المراد القيام به.

- كما تبين من خلال هذه الدراسة أن التعمق في دراسة أبعاد تقييم المشاريع الاستثمارية والوصول إلى قرار استثماري رشيد يؤكد على وجود ارتباط قوي بينهما، فالقرار الاستثماري الرشيد لا يتوقف على الموارد الاقتصادية المتاحة بل على كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد، في حين أن الهدف النهائي من تقييم المشاريع هو ترشيد القرار الاستثماري أي الوصول إلى قرار استثماري رشيد والذي يعود بالمنفعة على المستثمر والبنك وعلى الاقتصاد ككل.

وباختصار على البنك حتى يتخذ قرار استثماري رشيد يجب عليه الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن تمويله يولد عائد أكبر؟
- لماذا يتم تمويل هذا المشروع دون غيره؟
- ما هو أفضل وقت لتمويل هذا المشروع والدخول فيه؟
- ما مدى حاجة المشروع للأموال؟
- كم سيكلف تمويل هذا المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟

وبالتالي فإن القيام بدراسة المشروع وتقييمه يقلل من احتمالية هدر موارد البنك ويساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة، كما انه يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وهنا تكمن أهمية دراسة ربحية المشاريع الاستثمارية في ترشيد موارد البنك.

خاتمة الفصل

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى مختلف الدراسات والإجراءات المتعلقة بتمويل مشروع استثماري من قبل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعمارية من بداية تقديم الملف من قبل صاحب المشروع إلى غاية القرار النهائي الذي اتخذته الوكالة والذي انتهى بقبول تمويل المشروع الاستثماري لما له من جدوى اقتصادية، ولا حظنا أن البنك كغيره من المؤسسات المالية يهتم بدراسة وتحليل المشروع إذ لا يخاطر بتمويل المشروع وإنما يدرس الجدوى المالية للمشروع لتحديد مدى إمكانية المستثمر على الوفاء بتسديد الديون.

ولاحظنا أن البنك ليس هدفه تمويل المشروع الاستثماري والأخذ بالمقابل ضمانات وإنما هدفه تمويل مشاريع استثمارية ناجحة تعود على البنك والمستثمر والمجتمع بالمردودية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعتبر المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية في الاقتصاد، فبدون مشاريع استثمارية لا يمكن أن يكون أي تطوير في الاقتصاد،كما تعتبر من بين الأدوات الفاعلة في تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمةوالكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور والتنمية الاقتصادية، فللمشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة.

لما كانت هذه المشاريع تتمتع بالأهمية البالغة، والتأثير المباشر في حجم الاستثمارات، فلا بد من التقليل من نسب فشلها، وما ينجم عنه من إهدار للموارد والطاقات، وهذا بإخضاعها إلى دراسات الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذها، والتي تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية النجاح والقدرة على مواجهة المخاطر وعدم اليقين من المستقبل.

إن الاهتمام بعملية تقييم المشاريع الاستثمارية يرجع إلى كونها وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد المالية.

ولقد حاولنا في هذا البحث إبراز أهمية دراسة ربحية المشاريع الاستثمارية في ترشيد موارد البنك، ومن خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بهذا البحث استخلصنا النتائج التالية:

النتائج:

تتمثل فيما يلي:

- تساعد دراسة الجدوى المالية على اتخاذ قرار التمويل وترشيد الاستثمار وتوجيهه إلى أفضل المشاريع الاستثمارية، بهدف تعظيم العائد على الاستثمار، واستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- تساعد دراسة الجدوى المالية في تحديد ربحية المشروع، وتقدير ما مدى نجاح المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه، خاصة المتعلقة بتحقيق أكبر العوائد والأرباح، من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي المتوقع للمشروع.
- تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة، وإنما يتطلب التكامل بين مختلف معايير التقييم.
- تعتبر معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد من المعايير أكثر شيوعا واستخداما في الحياة العملية التطبيقية.
- إن الأسس المتحكمة في نجاح المشاريع الاستثمارية هي مدى موضوعية متخذ القرار في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وفعالية القرارات التي يجب أن تستند إلى معلومات دقيقة وشاملة وذات مصداقية.

- التنمية الاقتصادية الحقيقية مرتبطة بإقامة مشاريع استثمارية ناجحة، وهذه الأخيرة مرتبطة بمدى توفير الوسط الاستثماري الملائم.

ومن خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العمارية توصلنا إلى النتائج التالية:

- اقتصار دراسة الجدوى المالية للمشروع على تقدير مختلف التكاليف الاستثمارية اللازمة لانجاز المشاريع، وتقدير التدفقات النقدية الناجمة عن استغلال المشروع خلال عمره الاقتصادي،والاعتماد على طريقة صافي القيمة الحالية من أجل تقييم ربحية المشروع، دون اللجوء إلى مختلف المعايير الأخرى في التقييم.
- افتراض سريان ظروف التأكد عند تقييم ودراسة المشاريع الاستثمارية، وتجاهل عنصر الخطر الذي يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري، وبالتالي يؤثر على قيمة المشروع.

إختبار الفرضيات:

- تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري تعتبر فرضية صحيحة والتي تجسدت من خلال هذا البحث.
- تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية يتطلب التكامل بين مجموعة من الطرق والمعايير تعتبر فرضية صحيحة والتي تجسدت من خلال بحثنا هذا حيث أنه لا يمكن الاعتماد على معيار واحد في المفاضلة بين المشاريع وإنما يجب التكامل بين مجموعة من المعايير.
- ترتبط فعالية المشروع الاستثماري بسلامة واختيار أساليب التقييم مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من اختيار المشروع على المستويين الخاص والعام فرضية صحيحة وقد اتضح أنه كلما توفرت معلومات صحيحة ودقيقة حول المشروع كلما تم استخدام المعاييرالمناسبة في عملية التقييم وبالتالي ترشيد القرار الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة .
- تقييم المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى استغلال الموارد المالية في أوجهها السليمة فرضية صحيحة حيث اتضح أن عملية التقييم تساهم في التقليل من القروض المتعثرة.

الاقتراحات:

- الإهتمام أكثر بهذا النوع من الدراسات لما له من أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.
- القيام بإنشاء مكاتب دراسات خاصة تختص بالقيام بدراسات الجدوى لمختلف المشاريع الاستثمارية.

- على كل مؤسسة مالية تختص في تمويل المشاريع الاستثمارية أن تقوم بدراسة جدوى مالية متكاملة، من قبل مختصين في مثل هذه الدراسات، قبل اتخاذ قرار التمويل من أجل ضمان استرداد أموالها وتقليل نسبة القروض المتعثرة، والتي تنهي بمنازعات قضائية.
- إقامة ملتقيات تبرز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية .

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقترح المواضيع التالية، التي نراها جديرة بالبحث:

- دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لترشيد الإنفاق الاستثماري العام.
- دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور إسلامي في إنجاح المشاريع الاستثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1- أحمد رمضان نعمة الله، دراسات الجدوى ومعايير الاستثمار، بدون ط، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر،2004.

2- أسامة محمد الغولي، محمدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، بدون ط، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.

3- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

4- جميل سالم الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

5- حامد العربي الخضيري، تقييم الاستثمارات، بدون ط، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2000.

6- حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،2002.

7- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1998.

8- خالدأمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، ط2، دار وائل، الأردن، 2000.

9- رشاد العصار، النقود والبنوك، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن،2010.

10- زياد رمضان وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، بدون ط، دار وائل، عمان، الأردن،2000.

11- زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 1997.

12- زينب عوض الله، أسامة محمد العولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بدون ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،2003.

13- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008.

14- سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1955.

15- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، بدون ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

16- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط1، دار المسيرة،عمان، الأردن،2009.

17- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، 2003.

18- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

19- طلال كداوي، إدارة الجدوى الاقتصادية، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002.

20- عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشات المالية، بدون ط، دار حنين، الأردن، 1996.

21- عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار وائل للنشر، 2004.

22- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2004.

23- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

24- عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، بدون ط، دار الحكمة، بغداد، العراق، 1991.

25- علي شريف، محمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة، بدون ط، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1988.

26- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلغربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول، ط1 دار وائل، عمان، الأردن، 2002.

27- فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، ط3، دار وائل، عمان، الأردن.

28- قاسم ناجي حمندي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، ط1،دار المناهج، عمان الأردن،2008.

29- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، بدون ط، دار المناهج، عمان، الأردن،2001.

30- كلن كرك وآخرون، معجم المصطلحات الأساسية للتقييم والإدارة القائمة على النتائج، ط1، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ترجمة البنك الإسلامي للتنمية، 2002.

31- مؤيد الفضل، محمود العبيدي، إدارة المشاريع منهج كمي، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2010.

32- محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، بدون ط، دار أمين، مصر، 2002.

33- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، بدون ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

34- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006.

35- محمد فريد الصحن، دراسات جدوى المشروع، بدون ط، الدار الجامعية، مصر،2005.

36- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن،2010.

37- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، بدون ط، دار زهران، عمان، الأردن، 1999.

38- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، ط2، القاهرة مصر، 1998.

39- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية،ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2013.

40- هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2004.

القوانين والمراسيم

1- المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، 1982/3/16.

المذكرات

1- الأحسن رفيق، أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد دراسة حالة مصنع إنتاجالإسمنت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فيالعلوم الاقتصادية، 2013/2012.

2- بن غريبة زليخة، واقع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، تخصص علوم مالية، 2013.

3- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009

4- بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه في العلم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007.

5- توفيق بن الشيخ ،التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 1980-2004مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة ،8ماي 1945، قالمة، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Bridie.M et Michailof.S, pratique d'analyse de projet évaluation et choix des projet d'investissement Economica, paris, France, 1995.

2- Jacques Mercerin, Gérard Ausset investissement financement, Société d'édition et de diffusion pour la formation, paris, 1993.